



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

بـ 100 ألف ليرة...

حريرات لتكمل الحياة

[13]



الافتتاحية

تحرير الجولان اليوم وليس غداً

لقد مضى أكثر من 50 عاماً على احتلال أراضينا في الجولان، وخلال نصف القرن هذا... لم يكن الجولان فقط الضحية، بل انسحبت آثار هذا الاحتلال على كل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السورية، فارتبط وجود المحتل باستنزاف الموارد، وخلق الظروف لاستخدامه ذريعة لممارسة «صفر ديمقراطية».

لقد أثر فقدان الجولان ووجود المحتل، على شكل البنية السياسية السورية، التي وإن لم تكن تسمح للسوريين بالتححر من الظلم الاجتماعي، فإنها أيضاً لم تستطع تحرير الأراضي المحتلة.

إن الأزمة الوطنية السورية في مرحلتها التي سبقت عام 2011، لم تتجلى فقط بالاحتلال، بل كانت أزمة وطنية - اقتصادية اجتماعية - سياسية. وقد انتهت تلك المرحلة من الأزمة بالانفجار السياسي الاجتماعي في عام 2011، لندخل المرحلة الثانية الأعمق من الأزمة الوطنية.

اليوم، نقف على عتبات المرحلة الثالثة من الأزمة، وفيها تنقشع كل الغمامات، وتظهر المخاطر والاضطرابات واضحة كعين الشمس.

فالبلاذ مهددة وطنياً، ليس فقط بالاعتراف الأمريكي «بسيادة إسرائيل» على الجولان، بل بوجودها، واستقلالها. إن سورية مهددة اليوم بالتحول إلى «دولة فاشلة»، الأمر الذي يعني إتاحة الوصاية عليها. ومنبع هذا التهديد هو الفوضى السياسية المتوقعة من تعمق التدهور الاقتصادي - الاجتماعي.

الخطر على البلاد اليوم لا يتجلى فقط، بالعدو الخارجي الأمريكي - «الإسرائيلي» عبر الحصار والاحتلال، بل أيضاً بالعدو الداخلي... تلك القوى التي ولمصالح ضيقة، تؤدي بالبلاد إلى الفشل. فتضيّق الخناق على الناس حتى الانفجار، وتجرد جهاز الدولة من كل وزن وقدرة ودور، وتسمح لتوابعها بأخذ دوره الاقتصادي والاجتماعي الخدمي بل حتى العسكري... تلك القوى ذاتها التي ترتبط مصالحها عميقاً بالغرب، بحيث لا تستطيع ولا تريد الفكك منه، لأنها تستفيد من حصاره على السوريين وتقتات من جوعهم، وهي ذاتها التي تمنع سراً وعلناً أي مسار جدي نحو الحلول السياسية الشاملة، التي تفتح باب التغيير.

يظهر اليوم تماماً، أنه لا يمكن أداء المهمة الوطنية لإنقاذ سورية من مخاطر تفاقم الوضع الاقتصادي الاجتماعي، ومن الفوضى التي يمكن أن تؤدي إلى فشل البلاد، إلا بتغيير البنية السياسية... تغييراً جذرياً وشاملاً وطنياً وديموقراطياً، يسمح للسوريين بتحسيد القوى التي تتقاطع مصالحها مع العدو الخارجي. الأمر الذي يتيح الظروف الدولية، عبر الحل السياسي وخارطة الطريق المتوافق عليها دولياً في القرار 2254. لأنه دون ذلك لن يستعاد الجولان، ولن نستطيع أن نضمن وجود بلاد واحدة وكرامة بينيها السوريون، ويحصون خيراتها.

شؤون اقتصادية



موجة لجوء ثانية...
أم عودة!

12

شؤون محلية



الاتصالات
ما زالت توارب

10

ملف «سورية 2019»



سورية تدخل المرحلة
الثالثة للأزمة

07

شؤون عمالية



الصناعة السورية
والعمال في مركب واحد

04

القضاء الإداري ينتصر للعمال



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لماذا تراجع وزن العمال؟

إذا علمنا جردة حساب بسيطة لعام مضى، عن مجمل ما طرح بخصوص واقع الطبقة العاملة السورية، من حيث مطالبها وحقوقها المختلفة، نجد أن المحصلة النهائية لتلك الجردة خاسرة، والعمال قد فقدوا الكثير منها، بينما القوى الأخرى المتحكمة بمقاييد الثروة قد حققت أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، التي جعلت من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقيّة السائدة، وهذا يعني: أن الطبقة العاملة بالرغم من التطورات التي طرأت عليها من حيث الكمية والنوعية، إلا أنها لم تتمكن من أن تكون طرفاً وازناً في معادلة الصراع مع قوى رأس المال لأسباب عدة، منها: مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية، وهذه مرتبطة ببنية النظام السياسي والاقتصادي السائد والمعيق لتطور القوى المنتجة وأدوات الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي الذي هو قاطرة النمو. لقد تم تجرييد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الوطنية والاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، بالرغم من أن الدستور السوري، قد نص في مادته 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها وحققها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم ولكن هذا شيء وقدرة الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر.

لماذا قمنا باستعراض ذلك الواقع وأثاره على مصالح الطبقة العاملة؟ كيما تكون تلك التجربة المريرة والمأساوية، التي سببتها السياسات الليبرالية ضمن النموذج الاقتصادي السائد حاضرة، وبالتالي، إن حل الأزمة السورية، على أساس الحل السياسي المستند إلى قرارات الأمم المتحدة، والتي يجري الآن العمل على الحل وفقها بالرغم من المعوقات الكبرى التي تواجه الحل، وهو سيفتح آفاقاً واسعة أمام القوى الوطنية، ومنها الحركة النقابية والطبقة العاملة، باتجاه الصراع السلمي والمكشوف مع تلك القوى على أساس المصالح الوطنية للشعب السوري الاقتصادية والسياسية، وفي القلب منها قضية توزيع الثروة ونموذج اقتصادي جديد، أي: بما يعبر عن توزيع عادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أفقرت الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة أن تنتزع الطبقة العاملة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من المساهمة في تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تغفلها الطبقة العاملة؟ سنعيش ونرى!

اعتبرت الجهات صاحبة الحق بتعيين- العمال لديها الذين كانوا محاصرين في المناطق الساخنة، والذين لم يستطيعوا الالتحاق بوظائفهم- بحكم المستقيل نتيجة لتغييبهم عن عملهم بناء على قرارات رئيس مجلس الوزراء، وبعد عودة أغلب المناطق إلى سيطرة الدولة تقدم العديد من هؤلاء العاملين بطلبات إعادة إلى عملهم، وتمت الموافقة على إعادتهم إلى العمل بعد توافر عدد من الشروط التي نصت عليها قرارات وبلاغات صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء، ولكن مع اعتبار فترة تغيب العامل عن عمله إجازة خاصة بلا أجر، وبذلك الحق قرار رئاسة مجلس الوزراء ظلماً كبيراً للعمال.

الخاص الذين يخضعون لقانون العمل رقم 17/ لعام 2010 تم تسريحهم من أعمالهم بناء على قرارات تعمقية من المحكمة العمالية، والتي تبنت في قراراتها طلبات أرباب العمل كاملة، دون إجراء أي تحقيق أو سماع أي دفاع من العمال أو تبليغهم، وحتى لو ذهبت المحكمة العمالية لغير ذلك، فإن بمقدور رب العمل تسريح العامل من عمله وفق المادة 65/ من قانون العمل ورفض قرار المحكمة العمالية بإعادة العامل إلى عمله.

ألا يعتبر إعطاء أرباب العمل الحق برفض تطبيق القرارات القضائية وتغليب مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة وسلطة القضاء، إهداراً لحق العامل واستهتاراً بالمحكمة العمالية وقراراتها ومنعاً للعامل من استخدام حق التقاضي الذي يعتبر من أهم الحقوق الدستورية في العالم، والذي نص عليه الدستور السوري أيضاً في المادة الحادية والخمسين منه؟

المستقيل»، وإعادته إلى عمله، وهذا يشهد للقضاء الإداري وقوفه إلى جانب العمال، والذي أصدر العديد من القرارات التي أعادت إلى العامل حقوقه، واحتسب لهم فترة انقطاعهم عن عملهم من خدماتهم الفعلية المؤهلة للترقية للتقاعد، واحتسب لهم جميع تعويضاتهم التي يجب أن يتقاضوها، كما لو كانوا على رأس عملهم نظراً لتراجع المؤسسات عن قرارها باعتبار العامل بحكم المستقيل وفسخ هذا القرار واعتباره كأنه لم يكن.

وذلك بعكس ما ذهبت إليه الحكومة والتي اعتبرت فترة تغيب العمال عن عملهم إجازة خاصة بلا أجر، وهذا ما ألحق ظلماً بالعمال الذين كانوا محاصرين من قبل المجموعات المسلحة وهم بحكم المخطوفين، وأضاعقت حقهم في هذه السنين وفي اعتبارها من سنوات الخدمة المؤهلة للترقية والتقاعد.

عمال القطاع الخاص والمحكمة العمالية؟

على المقلب الآخر عمال القطاع

وقانون العاملين الأساسيين في الدولة نص في المادة 61/ منه على اعتبار مدة الغياب إجازة خاصة بلا أجر في حال كانت مدة التغيب ناجمة عن ظروف غير مبررة تقبلها الجهة العامة، ففي هذه الحالة فقط يمكن اعتبارهم بإجازة خاصة بلا أجر، وحالة الحرب والحصار التي عانى منها العمال من المفترض أن تكون أسباباً مبررة لدى الحكومة.

للحقوق رأي آخر

القضاء اعتبر تراجع الجهة صاحبة الحق بالتعيين عن قرارها باعتبار العامل بحكم المستقيل فسخاً للقرار، وإعادة العامل إلى عمله السابق لا يعتبر تعييناً جديداً، وأقر بحقه الكامل في تعويضاته كاملة باعتباره كان محاصراً ومخطوفاً من قبل المجموعات المسلحة.

وبالتالي، لإعطاء العامل حقه لا بد من التوجه إلى القضاء الإداري وإلزام الجهة صاحبة الحق بالتعيين بقرار قضائي لمطالبتها بجميع تعويضاته المستحقة بعد فسخ قرارها «باعتبار العامل بحكم

مع موافقة الجهات الحكومية على عودة معظم العمال إلى عملهم إلا أنها لم تحسب لهم فترة تغييبهم عن العمل، والتي وصلت إلى سنوات عديدة من فترة خدماتهم الفعلية ولا تحسب هذه السنوات من التقدم المؤهل للترقية والتقاعد، رغم أن قرارات الإعادة إلى العمل نصت على أن يعاد العامل «إلى عمله السابق نفسه ولا يعتبر تعييناً جديداً نظراً لزوال الأسباب» وبالتالي، يعتبر هذا تراجعاً وفسخاً عن القرار السابق باعتبار «العامل بحكم المستقيل».

هناك العديد من القرارات والبلاغات التي صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء خلال الأزمة والتي كانت تعمقية بحق العمال، وكان تغيب العمال عن أعمالهم كان عائداً لإرادتهم الحرة، وأصدرت غالبية المؤسسات قرارات باعتبار العامل المحاصر في المناطق الساخنة بحكم المستقيل، ومن استطاع الخروج والالتحاق بعمله خلال مدة ستة أشهر اعتبرت فترة تغييبه إجازة خاصة بلا أجر.

مواصفات أجهزة الوقاية الفردية



خلال المؤتمرات السنوية للنقابات واتحادات المحافطات التي عقدتها في الفترة الأخيرة، والتي طالب أعضاء هذه المؤتمرات بالعديد من القضايا الهامة والضرورية من الحقوق المفقودة المختلفة للعمال، والتي منها: شروط وأسس ووسائل الصحة والسلامة المهنية التي ضمنها لهم قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية واتفاقيات العمل العربية والدولية وقد كانت قاسيون قد تحدثت عنها في الأعداد السابقة.

■ نبيل عكام

لقد طالب العديد من أعضاء هذه المؤتمرات بتوفير وسائل وتجهيزات الوقاية الفردية للعمال، إن الأهداف العامة والأساسية لمعدات وتجهيزات الوقاية الفردية للعمال: تقليل المخاطر والأضرار التي تنتج عن حوادث العمل، ومنع ما ينتج عنها من آثار في حال وقوعها، الحفاظ على أعضاء جسم العامل من المخاطر المختلفة مع إجراء الاحتياطات الفنية والطبية، ويجب أن يتم اختيار معدات الوقاية الشخصية حسب نوع وطبيعة العمل والظروف المحيطة بهذا العمل والعامل، وذلك تبعاً لدراسة هذه المخاطر والمتوقع حدوثها حيث تستند هذه الدراسة إلى تحليل الحوادث ومسببات الحوادث وما

المهنية للوصول إلى أدنى إصابات عمل أو اندعاشات سواء في قطاع الدولة والمنشآت سواء في قطاع الدولة والقطاع الخاص لا تملك أدنى درجات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: معامل الغزل والنسيج في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، والشركات الإنشائية والمطاحن.. إلخ.

والسؤال هنا: هل تشكلت هذه اللجنة؟ وإن كانت موجودة، ما هي الأبحاث والدراسات التي قامت بها لتعزيز حماية العامل؟ هل قامت بتحديد المخاطر التي تهدد السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل؟ وما هي الإجراءات الفعلية التي تم اتخاذها لذلك؟ هل لديها ذلك البرنامج الذي يُعنى بتحسين بيئة العمل وتطوير الصحة والسلامة

الملابس طويلة أكثر من اللازم، وكذلك لا تكون الأكمام سائبة، وأن لا تكون هناك أزرار مفتوحة ويفضل أن تكون ذات سحابات. أن تكون ذات متانة عالية وتتحمل ظروف العمل ولا تتلف بسرعة. وألا تكون هي مصدر خطر للعامل. إن قانون العمل رقم 17/ حض على تشكيل لجنة وطنية تُعنى بالسلامة والصحة المهنية.

هو مدى خطورتها. الشروط الفنية التي يجب أن تتوفر في معدات وتجهيزات الوقاية الفردية تتجلى في: توفير الحماية المناسبة من المخاطر المتوقعة. أن تكون خفيفة الوزن. ذات كفاءة عالية في الأداء. عدم إعاقة العامل أثناء الحركة وألا تسبب له إزعاجاً، أي: ألا تكون

الطبقة العاملة



الأرجنتين- صندوق النقد

تظاهر الآلاف في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس يوم 5 نيسان، احتجاجاً على سياسة الرئيس التقيشية، وطالب المتظاهرون بضرورة توفير المزيد من فرص العمل، وزيادة البرامج الاجتماعية في البلاد، كما دعوا إلى إضراب عام في الأرجنتين. وكان الرئيس الأرجنتيني قد أعلن أواخر العام الماضي فرض رسوم جديدة على الصادرات في ثالث أكبر بلد منتج لفضول الصويا في العالم، وخفض حاد في الإنفاق الحكومي في محاولة «طارئة» لضبط ميزانية عام 2019، حيث تسعى حكومة يمين الوسط التي يقودها إلى إقناع صندوق النقد الدولي بتسريع برنامج قرض حجمه 50 مليار دولار.

تونس- احتجاج السائقين

شهدت تونس، يوم 1 نيسان، تحركات احتجاجية ضد الزيادات في أسعار المحروقات، وهي الزيادة الخامسة منذ 2018. واحتج سائقو شاحنات نقل البضائع وسيارات الأجرة وعربات النقل الخاصة في عدة مناطق عبر قطع طرقات رئيسية والاحتجاج أمام مقرات عدد من الولايات. وأعلن اتحاد سيارات الأجرة الرابطة بين المدن عن تعليق عمله بدءاً من يوم 4 نيسان، احتجاجاً على الزيادات والتهديد بغلق كامل الطرقات الرئيسية في البلاد. تعمل تونس على تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف خفض العجز المالي، ومن بينها أساساً التحكم في كتلة الأجور، وخفض الدعم وإصلاح الصناديق الاجتماعية التي تعاني من عجز مالي متفاقم.

السويد- شركة الخطوط الجوية الإسكندنافية

هددت نقابة الطيارين يوم 2 نيسان، بتنظيم إضراب عام عن العمل في شركة الخطوط الجوية الإسكندنافية SAS نهاية الشهر الجاري، بعد فشل المفاوضات بين إدارة الشركة والنقابة. ومن المتوقع أن يبدأ الإضراب يوم الجمعة 26 نيسان الجاري، ويشمل كلاً من السويد والدنمارك والنرويج. ويطالب الطيارون بإعادة هيكلة أجورهم ورفعها، بالإضافة إلى تحديد جداول زمنية مرنة لأوقات عملهم، وتتيح لهم معرفة مسبقة بأوقات فراغهم. قالت شركة الطيران: إن نقابة الطيارين في حال نفذت تهديدها فإن مئات آلاف المسافرين سوف يتضررون في هذه الدول جراء ذلك.

ألمانيا- شركات النقل

دخلت شركات النقل العام في العاصمة الألمانية برلين، «BVG»، بإضراب تحذيري، يوم 2 نيسان، وتوقفت قطارات الأنفاق والترام عن العمل، ومعظم حافلات النقل العام. يطالب موظفو شركة النقل العام بزيادة الأجور، وتحسين أوقات العمل، بينما لم تسفر جولة المفاوضات الأخيرة حول الأجور، يوم 29 آذار، عن نتائج. ووفقاً لوكالة الأنباء الألمانية «د. ب. أ»، قال كبير المفاوضين بنقابة «فيردي» الألمانية للعاملين في قطاع الخدمات: إن «الإضراب التحذيري بدأ كما كان مخططاً له في حوالي الساعة الثالثة صباحاً»، واستمر على مدار اليوم، إلا أن الإضراب لم يشمل قطارات الضواحي أو القطارات الإقليمية، حسب ما أفاد بيان النقابة.

الصناعة السورية والعمال في مركب واحد



حساب الاقتصاد الحقيقي الذي به وبه فقط سينهض الاقتصاد الوطني، الذي هو خشبة الخلاص لكل الأزمات التي يعاني منها شعبنا بأغليته الفقيرة.

يعني إهداراً للطاقات والقدرات والإمكانات الكبيرة التي بنيت خلال عقود على مذبج الاستثمار الجائر في الاقتصاد الريعي المصرفي والسياحي والبناء وغيره، وعلى

جميع الدراسات الاقتصادية تجمع على أن الوضع المعيشي لعموم الشعب السوري تسير بمنحدر شديد الخطورة، قياساً بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة التي أصبحت وفقاً للواقع المعاش والدراسات التي تصدر بأرقامها الصادمة لكل الفقراء، مقارنة مع ما يحصلون عليه من أجور وموارد لا تكفي كفاف اليوم أو عدة أيام متوالية.

■ عادل ياسين

وحسب جريدة قاسيون، وكذلك الأرقام الحكومية المقاربة لها: أن تكاليف المعيشة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص هي 325 ألف ليرة، وهذا المبلغ يؤمن تغطية خمس حاجات أساسية هي: الغذاء، والسكن، والملبس، والصحة، والتعليم، بينما وسطي الأجور لا يتعدى الـ 35000 ليرة سورية، فكيف ستستقيم الأمور المعيشية في الفرق الهائل بين الرقمين، الأجور وتكاليف المعيشة، الذي أشرنا إليه، سؤال يطرحه الفقراء السوريون على أصحاب العقد والربط في الحكومة، التي تمطرنا عبر الإعلام والإعلام فقط، بسيل هائل من الوعود الخلبية التي تتبخّر مع الانتهاء من التصريح، وهذه التصاريح الرنانة، ليست فقط بالجانب المتعلق بالوضع المعيشي فقط، بل تمتد إلى مجمل المطارح الاقتصادية «صناعة- زراعة» التي تئن من وطأت التدابير الحكومية وعجزها عن تأمين مستلزماتها من مشتقات نفطية، ومستلزمات إنتاج، وأطلقت العنان لتأمين تلك المستلزمات لغيرها بما يرفع

ثروة وميزة مطلقة للاقتصاد الوطني



يعتبر فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في السويداء الجهة العلمية الوحيدة التي تقوم بالدراسات الجيولوجية والتنقيب والتحري عن المواد المفيدة في باطن الأرض والاستفادة من المصبوبات البازلتية «مواد بناء والحصى- الرمل- قطع ونشر البازلت- مواد مقلعية لزوم الردميات».

■ وائل منذر

حقق فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في محافظة السويداء عائداً مالياً كبيراً يقدر بمئات الملايين خلال عام 2018 كرسوم تراخيص مقالع، وإشراف فني وعائدات لوزارة المالية ومبيعات مادتي الطف البركاني والصناعي والخدمي. هذا الإنتاج الكبير لم يرَ النور إلا بجهود العمال المخلصين بالرغم من الصعوبات الكبيرة، ويبلغ عدد العاملين في فرع الجيولوجيا والثروة المعدنية في السويداء 35 عاملة وعاملاً، موزعين في مقر الفرع والمقالع العاملة التابعة

له ويعاني هذا الفرع من صعوبات تعيق عمله، أهمها: النقص في الكادر الفني وذلك بسبب انتهاء خدمات بعض العاملين لبلوغهم السن القانونية، ومن أهم مطالب العمال: زيادة الرواتب والأجور، ورفع سقف الحوافز الإنتاجية وقيمة اللباس والهندام للعاملين، ومنحهم سترات جلدية كونها لم تمنح منذ ثمانية أعوام، ويعتبر مطلب الطبابة الشاملة لعمال فرع الجيولوجيا مطلباً مدوراً، إذ لم يخل مؤتمر لنقابة عمال النفط، أو الاتحاد المهني إلا وتم طرحه. وفي ظل وجود أمراض مزمنة يعاني منها بعض العمال في هذا الفرع، تتطلب تأمين فواتير العلاج والدواء الشهر الحالي..

إطارات حماة في مزاد المستثمرين

معمل إطارات حماة أو شركة «أفاميا» شركة قطاع دولة كانت تغطي السوق المحلية بإنتاجها من مختلف أنواع الإطارات الصغيرة والزراعية، ولكن مثلها مثل العديد من الشركات العامة أصابها يد السياسات التي تجعلها تتوقف عن العمل بسبب خسارتها وعدم تأمين السيولة المطلوبة لاستحضار المواد اللازمة في صناعة الإطارات، وهي جميعاً مواد مستوردة تتطلب لاستمرار عملها واستمرار إنتاجها تأمين القطع الأجنبي، ولكن هذا لم يتحقق تدريجياً إلى أن جاءت لحظة التوقف الكلي عن العمل بالرغم من أهمية إنتاجها والتصدير المحلي لهذا الإنتاج.

الحلول لإعادتها إلى العمل تحت حجة خسارات الشركة من جهة أولى الأمر والتدبير، هي: طرحها للاستثمار، وتكون الحكومة شريكة بحصة بها بعد أن كانت مالكة لها بشكل كلي، واستثمار الشركة من قبل المستثمرين المقتردين هي قضية مغرية كونها ستحقق أرباحاً كبيرة، والسوق مفتوحة أمام إنتاجها، فما هو المانع من الإقدام على هكذا عمل مضمون النتائج؟

لقد تقدمت العديد من الشركات والمستثمرين للدخول إلى هذا الصرح الاقتصادي المهم، منها: الصينية والروسية، وكذلك الشركة العربية لصناعة الإطارات المعروفة بمجموعة «حجازي» على أن يجري استبدال خطوط الإنتاج وعمل الصيانات للمنشآت الداخلية مقابل حصة قدرها 80% ومدة الاستثمار تمتد 40 عاماً حيث تبلغ الكلفة الإجمالية لعمليات الاستبدال والصيانات 200 مليون دولار أمريكي، ولا نعتقد أن هكذا مبلغ - بحجم أهمية المعمل من حيث تغطيته لحاجات السوق المحلية - بكبير على الحكومة إن كان عندها العزم على تشغيله واستثماره بالشكل الذي يؤمن حاجات السوق، وبالجودة والأمن المطلوبين، ولا نعتقد عندها العزم على ذلك كون هواها أن تتخلص مما هو قائم من شركات ومعامل لصالح المستثمرين بمختلف أنواعهم وأشكالهم، والحجج موجودة ولا تحتاج لاختراع.

مزيد من الإفكار والإعلام شماعة!



تجيبير التخطيط والارتجال، في القرارات والتوجهات الرسمية لبعض الجهات العامة أحياناً، على بعض وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية وصفحات التواصل، يكاد يصبح سمة عامة مؤخراً، وذلك للهروب من استحقاقات النتائج السلبية لهذه التوجهات والقرارات الارتجالية على المواطنين، هذا إذا كانت فعلاً ارتجالية ومتخبطة، وليست مقصودة ومبينة!

■ عاصي اسماعيل

المثال الفاقع على ذلك: هو ما جرى على مستوى مادة البنزين نهاية الأسبوع الماضي وبداية الأسبوع الحالي، حيث تزايدت أعداد السيارات المنتظرة في الطوابير أمام الكازيات، والتي كان بعضها مغلقاً، وبعضها الآخر تعذر بعدم توفر المادة، أو استنفادها. فقد صرح وزير النفط بأن: «الاختناق جاء بسبب التفاعل مع المنشور الذي نشرته إحدى المواقع الإخبارية أمس وذلك بسبب زيادة الطلب على المادة وبشكل مباشر». فهل أزمة البنزين الحالية سببها فعلاً بعض الأخبار المتداولة عبر بعض المواقع الإخبارية؟

النفط تصرح وتنفذ

نستعرض فيما يلي بعض الأخبار المتداولة حول المحروقات خلال الأسبوع الماضي: الخبر الأول يقول: «أسفرت جلسة مناقشات موسعة برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء عن توافق على حزمة من الضوابط الضامنة لمصلحة المواطن ومستحقي الدعم الحقيقيين في سياق تطبيقات البطاقة الذكية بما يؤدي الغرض النبيل منها.. كما تقرر الطلب من لجنتي الطاقة والخدمات البدء بإصلاح أي خلل في إدارة وتوزيع المشتقات النفطية للسيارات، لتكون وفق تقديرات استهلاك دقيقة تكفي احتياجات السيارات الخاصة والعامة مع إيجاد آلية مناسبة للاستهلاك الزائد عن الكميات المحددة، من خلال مجموعات عمل حيادية جوهر عملها الأساسي، العمل على حسن تطبيق البطاقة الذكية وحمايتها من التلاعب».

الخبر الثاني يقول: «أوضحت معلومات حصل عليها «الوطن أون لاين» أن وزارة النفط أنهت دراسة ستمنح بموجبها كمية تتراوح ما بين 100 إلى 120 ليتر بنزين لكل مركبة بالسعر المدعوم شهرياً من خلال البطاقة الذكية، وكل ما يفوق هذه الحاجة سيباع بسعر حر لم يتم تحديده بعد». الخبر الثالث يقول: «قالت مصادر خاصة أن الحكومة تتحضر لإصدار قرار برفع الدعم عن البنزين ليصل إلى النصف عما هو عليه حالياً.. وفي أول مؤشر على قرب صدور القرار، أغلقت معظم كازيات دمشق أبوابها اليوم، فيما يبدو أنه تحضير واقعي للقرار الجديد، وانتظار لتعميمه، وعمليات الجرد التي تقوم بها دوريات التموين للكميات الموجودة في الكازيات».

الخبر الرابع يقول: «مصدر في وزارة النفط: سبب الازدحام على الكازيات هو خبر نشره موقع إلكتروني وأورد فيه أخباراً غير مستندة إلى أي شيء رسمي وتم نشره يوم الجمعة، وهي عطلة شركة محروقات،

ونتيجة هذا الخبر بدأت تظهر طوابير على المحطات، علماً أن الوضع كان جيداً حتى مساء البارحة». الخبر الخامس يقول: «وزارة النفط والثروة المعدنية: كإجراء احترازي بسبب الازدحام على محطات الوقود، ولزيادة انسياب الآليات على هذه المحطات.. تم التوجيه ولفترة محدودة بتعديل الكمية اليومية المسموح تعبئتها للسيارات الخاصة العاملة على مادة البنزين من 40 لتراً يومياً لتصبح 20 لتراً يومياً».

من يتحمل مسؤولية الأزمة

بعيداً عن التأويل والتفسير، وبعيداً عن المبالغة والتسطيح، فإن الخبرين الأول والثاني هما المقدمة الموضوعية للخبر الثالث، ليس على مستوى ما قيل بالنسبة لإغلاق الكازيات وعمليات الجرد التي تقوم بها دوريات التموين، حيث لم يتم التأكد من مضمون هذه المعلومة، بل على مستوى الازدحام عليها بالحد الأدنى، وهو أمر ملموس ومشاهد ومؤكد رسمياً.

وبالتالي، فإن تجبير ما يجري، على مستوى مادة البنزين حالياً، على بعض وسائل الإعلام كما ورد في الخبر الرابع، وتحميلها مسؤولية الازدحام على الكازيات فيه الكثير من التجني، فالخبران الأول والثاني كفيلاً وحدهما يخلق أزمة على هذه المادة.

نأتي أخيراً للخبر الخامس المتضمن «الإجراء الاحترازي» بتخفيض كمية المخصصات اليومية للسيارات للنصف، ونتائج هذا الإجراء على مستوى زيادة الأزمة بدلاً من معالجتها.

ونعود للتذكير بالبطاقة الذكية التي وضعت بالاستخدام من أجل ضبط التوزيع ومنع الاختناقات والحد من الفساد، فإذا كانت الكميات المخصصة للسيارات يومياً متوفرة في الكازيات، لماذا زاد الازدحام؟ لنصل للسؤال الأهم بهذا الصدد: ما المقصود

بعبارة «زيادة الطلب» على لسان الوزير، طالما كل سيارة أصبحت مخصصة بكمية محددة يومياً لا يمكن تجاوزها؟! ولا ندري بعد كل ذلك هل يصح القول عن الأزمة هنا بأنها «مفتعلة» أم لا؟ فمصدر الخبرين أعلاه رسمي دون أدنى شك، والإجراء الاحترازي رسمي كذلك الأمر! ويبقى التساؤل مشروعاً عما يجب أن يتحمل مسؤولية الأزمة الحالية؟

تعدد سعري

المحروقات التي يقال بأنها «مدعومة»، كانت قد أصبحت قيد التوزيع عبر «البطاقة الذكية» التي فرضت على جميع المستهلكين، وذلك بغاية «إيصال الدعم لمستحقيه» بحسب ما تم التصريح به رسمياً، مع الكثير من التهليل والتمجيد بحاسنها وجودها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذكاء البطاقة لم يمنع التحايل عليها، كما لم يمنع السوق السوداء وأسعارها الاحتكارية، بل ربما كانت سبباً في زيادة نشاط هذه السوق أكثر من ذي قبل. وواقع الحال يقول أيضاً: إن مادة المازوت أصبحت موجودة في الأسواق بأسعار متباينة ومختلفة ومشترعة عملياً، وذلك بعد أن تم فسخ المجال لتوفير هذه المادة للصناعيين من مصادر متعددة، بعد تراجع الدولة عن دورها بهذا المجال بذرائع مختلفة، بالإضافة طبعاً إلى السعر «المدعوم» الخاص بالتدفئة، وسعر السوق السوداء.

ومع الحديث الرسمي أعلاه حول مادة البنزين، فإن هذا يعني أن هذه المادة ستدخل حيز تعدد الأسعار هي الأخرى، بين السعريين الرسميين «المدعوم» والحر، وسعر السوق السوداء طبعاً.

أما عن مادة الغاز فحالها ما زال على وضعه بالنسبة لتوفرها بين السوق النظامية والسوداء مع الاختلاف السعري بينهما. وقد سبق هذه وتلك أسعار بعض المشتقات النفطية الأخرى، مثل: الفول، الذي دخل

حيز التباين السعري بين سعر الدولة وسعر الخاص، لكن هذه المادة محدودة بالمنشآت الصناعية لذلك لم يتم الحديث كثيراً عنها.

سياسات الإفكار

والنتيجة، أن المحروقات أصابها نوع من الفصام على مستوى التعدد السعري، المُشرَع وغير المُشرَع، المقترن بتوفرها، والترجمة العملية لتعدد الأسعار أعلاه تعني بكل وضوح وبساطة استكمال رفع ما يسمى «دعم» على المشتقات النفطية «مازوت-بنزين-غاز»، ولا أحد يدري إلى أين ستصل أو أين ستنتهي؟ لكن لعل الأهم أنها ستكون بداية لسلسلة غير منتهية من تنالي رفع الأسعار على البضائع والسلع والخدمات في السوق، مع استمرار تذبذبها المشروع، أي: مزيد من استنزاف الجيوب، ومزيد من الإفكار للمواطنين «المدعومين».

فأين ذكاء البطاقة، و«الغرض النبيل منها» بحسب ما نسب لرئيس الحكومة، التي تم فرضها بذريعة الحفاظ على استحقاقات الدعم ووصولها للمستحقين؟ ومن أين سيتم التعويض على الفقير لقاء الارتفاعات الجديدة المرتقبة على الأسعار في ظل تباين الأسعار أعلاه، وفي ظل الاستمرار بنفس السياسات المفككة؟

نختصر، ونقول: ربما لا غرابة، فالسياسات الليبرالية المعتمدة حكومياً تقتضي الاستمرار بتخفيض الدعم والإنفاق الحكومي، وهو ما تثبته الوقائع اليومية منذ عقود، وصولاً لما آل إليه واقع حال أمسنا القريب والبعيد ويومنا الحالي، وكل ما يقال عن تحسين مستويات المعيشة وغيرها، لم ولن يكون إلا لنز الرماد في العيون، ولتحويل الأنظار عما هو قائم من سياسات مع نتائجها السلبية والعميقة والمتسعة، التي تزيد بؤس الفقراء وتقسفهم كما تزيد ثروة الأغنياء والفاسدين وترفعهم، ولا خلاص إلا بالقطع مع هذه السياسات الظالمة بحقنا وبحق البلد.

الترجمة العملية
لتعدد الأسعار
تعني بك وضوح
استكمال رفع ما
يسمى «دعم» على
المشتقات النفطية
ولا أحد يدري إلى
أين ستصل أو أين
ستنتهي؟

من رؤية الإرادة الشعبية:



نقدّم فيما يلي التقرير السياسي المقدم من الرفيق قذافي جميل عضو الرئاسة وأمين الحزب، إلى الاجتماع الدوري للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية المنعقد بتاريخ 4-6-2019، التقرير الذي تضمن تبييناً للنقاط الأساسية لرؤية الحزب ابتداء من الأزمة الرأسمالية العالمية، ووصولاً إلى الأزمة السورية ووضعها الراهن وأفاق حلها، والمهام المنصبة على الصعد كافة، الفكرية والسياسية والجهادية والتنظيمية.

الصيني، وما استتبعه. المهم اليوم، توقع اتجاه السير اللاحق لهذا الوضع الذي سيبنى على الأرجح على العناصر التالية:

1- درجة تفسخ الرأسمالية الآن، وقدرتها على تأخير العمليات التي تجبرها على التراجع إن كان في مركزها أو على المستوى الكوني. من أجل التأخير استخدمت الإمبريالية عامل التناقضات الثانوية وحاولت تفعيله («القومية» - الدينية - الطائفية).

ولكن بعض المؤشرات تفيد: أن هذه الأداة لم تعد بمستوى الفاعلية التي يريدونها، مما يضطرهم على الأرجح للعودة إلى المربع الأول، مربع التناقضات الأساسية: بين العمل والرأسمال، وبين الإمبريالية والشعوب، وهذا بعد ذاته دليل تراجع، وأهم هذه المؤشرات:

- قرار ترامب بالموافقة على ضم الجولان السوري «لإسرائيل» والذي يبدو لأول وهلة قراراً مستعجلاً، وغير مدروس النتائج بسبب الاستنكار الدولي الجماعي له، إلا أنه يهدف بخطوة استباقية إلى الذهاب إلى خط الدفاع الأخير للإمبريالية الأمريكية بعد يقينها غير المعلن بفشل مخطط الفوضى الخلاقة،

والذي كان يهدف إلى تفجير جميع الفوالق القومية والدينية والطائفية في المنطقة، وبناء الاستحكامات على خط هام من خطوط التناقضات الأساسية ألا وهو الصراع العربي «الإسرائيلي».

- تشديد العقوبات المستمر على روسيا والصين؛ أيضاً يؤكد ما سبق، والهدف منه ليس العقوبات بحد ذاتها التي أثبتت عدم فعاليتها وإنما خلق عدو خارجي للمجتمع الأمريكي والتطويل بخطرته لإيجاد أدوات للنخبة الحاكمة تسمح باستمرار هيمنتها داخلياً، لمنع أية قوى جديدة جديفة من الظهور على متراس التناقض الأساسي (عمل - رأسمال).

- حتميتها التي لا مفر منها، لأنها تعبير عن ضرورة موضوعية، وهي ليست بحاجة لانتظار العامل الذاتي كي تنضج بل أن تطورها هو الذي سيعمل ويطور وينضج العامل الذاتي الذي سيساعد لاحقاً على إيصالها إلى مبتغاه المطلوب.

كل ما ذكر ليس الهدف منه استعراض إنجازات نفتخر بها إذ أنها اليوم بحكم الماضي، وإنما العمل والتفكير جدياً من أجل الحفاظ على الموقع المعرفي الذي حققناه إذ لا يجوز الاتكال على إنجازات الماضي دون تعزيزها وتطويرها حسب متطلبات الحياة نفسها، وإلا سنصبح من عداد القوى التي يقال عنها: «يعطيهم العافية عملوا شي» لكن توقفوا عند ما أنجزوه في مرحلتهم الأولى. إن واجبنا تجاه شعبنا والحركة الثورية يتطلب منا العمل الدائم لتعزيز رؤيتنا بعناصر جديدة وتعميق المنجز منها ومراجعتها بشكل دائم.

2- ما العمل لتطوير خطنا ومواقفنا؟

إن هذه المهمة لاشك هي مهمة العقل الجماعي للحزب، لذلك من واجب المجلس المركزي وضع الأسس والآليات التي تسمح بالسير بشكل مستمر في هذا الاتجاه، لأن هذه المهمة ليست مؤقتة، وعلى حلها سيتوقف كل تطورنا اللاحق.

ولعل أهم القضايا التي يجب العمل عليها خلال الفترة القصيرة القادمة «عام على الأقل» هي من باب الذكر وليس الحصر:

اتجاه التطور العالمي

أصبح واضحاً أين يتجه التطور العالمي خلال العقد الماضي منذ انفجار الأزمة الرأسمالية (2008) ومن ثم الفيتو الأول الروسي-

المهم اليوم

توقع اتجاه

التطور العالمي

اللاحق درجة

تفسخ الرأسمالية

الاقتصاديات

الصاعدة والموجة

الثانية من الحركة

الجهادية

أساسية لها إلى حالة موت سريري، وأعدت فرز مكونات أخرى، تحول محورها إلى اليمين أكثر فأكثر حتى لو سمّت نفسها يسارية، مما وضع أمامنا باكراً مهمة الاستعداد لملاقاة هذه الحركة المتوقعة والاستعداد للمهام الجديدة فكرياً وسياسياً وتنظيماً وجاهياً.

- وبالاعتماد على ذلك توقعنا باكراً موت الفضاء السياسي القديم نتاج ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتكون فضاء سياسي جديد من قوى قديمة قادرة على التكيف، وجديدة ستظهر بحكم التطور والضرورة، وبدفن القوى السياسية القديمة التي استنفذت نفسها، والحري بالقول أن هذه العملية هي عملية تاريخية بدأت وستستغرق وقتاً قد يستمر عقداً أو عقدين.

والجدير بالذكر أن كل ما توقعناه له خواص معينة وكان واضحاً لنا منذ البداية، وهذه الخواص هي:

- كونية الظاهرة، أي: أنها ليست مقتصرة على بقعة جغرافية معينة ولو انطلقت منها. **- استمراريتها التاريخية** زمنياً لإنجاز المهام الجديدة المطلوبة، وها قد أصبح عمرها اليوم حوالي عشر سنوات وهي ما زالت في بواكيرها.

1- ما هو مصدر قوتنا؟

خاض حزبنا نضاله منذ إعلانه رسمياً وما قبل إعلانه، مستنداً وقبل كل شيء على منصة معرفية سمحت له بالاعتماد نظرياً على كل ما أنجز قبله في الحركة الثورية العالمية والسورية، مما سمح له أن يكون رؤية واضحة لها عناصرها العديدة التي حمته من الشطط والزلل والمغامرة والجمود، وكان لهذه الرؤية دور هام في تكوينه وفي صياغة نشاطه السياسي والعملية اللاحق وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر ببعض أهم عناصر هذه الرؤية:

- توقع الأزمة الرأسمالية العالمية الشاملة وتداعياتها وتبعاتها التي ألقت بظللها على التوازن الدولي من تراجع لقطب وتقدم للقطب الآخر، وليس من نافل القول الإشارة إلى أن هذا الاستنتاج كان له دور هام في تحديد بوصلتنا وعلى كل نشاطنا العملي اللاحق.

- توقع ارتفاع درجة النشاط السياسي للجهاديين بعد فترة من الركود واعتبار هذه الظاهرة حيوية لإعادة الروح للحركة السياسية بشكل عام، والتي كانت تعاني من حالة انقطاع عن المجتمع وصلت بمكونات

سورية تدخل المرحلة الثالثة للأزمة

ظروف حياة كريمة للجماهير الواسعة، وحل المشكلات الاجتماعية المخيفة الناشئة عن مرحلة المواجهات العسكرية في الأزمة، تتطلب تسريع الحل السياسي على أساس 2254 كاملاً غير منقوص ومن يقوم بغير ذلك واعياً أو عن غير قصد، إنما يرتكب جريمة لا تغفر بحق سورية أرضاً وشعباً.

4- آفاق الحل السياسي

منذ مراحلها الأولى خرجت الأزمة السورية عن طابعها المحلي، ونتيجة لعدم الحكمة من جميع الأطراف في حلها، أصبحت دولية وازداد طابع تدويلها مع مرور الزمن، لأن القوى الغربية والغربية النافذة أرادت عبر التدخل غير المباشر بعد استحالة المباشر، وبسبب الموقف الروسي- الصيني، تنفيذ أجندتها التي جوهرها إدامة الأزمة لإلغاء الدور الوظيفي لسورية أو إلغائها نفسها إذا تمكنوا من ذلك، ولولا التدخل العسكري الروسي في أيلول 2015، كان يمكن للتدخل غير المباشر الذي تمثل حينذاك بخطر داعش، أن يحقق هدفه بإسقاط الدولة السورية عبر داعش التي كانت ستتحول إلى بؤرة تطرف في كل المنطقة.

مع ابتعاد خطر داعش لا يزال الغرب وحلفاؤه في المنطقة يناور لإعاقة الحل السياسي مستخدماً العقوبات، وبعض القوى المحلية لإيصال سورية إلى مصاف الدول الفاشلة، الأمر الذي يعني إذا تم الاعتراف دولياً بذلك يظهر خطر وضعها رسمياً تحت الوصاية، أو تركها لمصيرها لتصبح مثلاً ثانياً للصوملة الذي يعني حرب داخلية لا تنتهي.

إلى جانب التدخل العسكري الروسي استمر العمل السياسي السدوب دولياً روسياً وصينياً لحشر الغرب عسكرياً أولاً، والآن تجري محاصرته سياسياً لتنفيذ القرارات الدولية، وبما أن الغرب في مرحلة تراجع عام، وفي مرحلة فشل مخططة الأولى في سورية، ازدادت الانقسامات ضمن كل بلد وبين البلدان نفسها، والعلامة الأبرز في الانقسام الأوروبي- الأمريكي في جملة من القضايا الدولية، من إيران إلى الجولان إلى ملف العقوبات نفسه، وهذا الانقسام ازداد وسيزداد حدة كدليل على الطريق المسدود الذي وضعوا أنفسهم فيه.

حتى عند حلفاء أمريكا من العرب بدأ يزداد الشك الحذر من نواياهم الحقيقية، وآخر مؤشر: التصريحات السعودية بالتهديد بالتخلي عن الدولار في المعاملات النفطية، وهذه التصريحات حتى إذا لم تكن جدية يجب أخذها بعين الاعتبار.

وفي هذا الجو العالمي والإقليمي كان نشوء تفاهم الأستانا الثلاثي «روسيا- إيران- تركيا» معلماً هاماً يؤشر على ولادة العالم الجديد.

فماذا تعني الأستانا في العمق، إذا لم نحصر أنفسنا بدورها في الأزمة السورية الذي كان هاماً جداً؟

1- نشوء تحالف إقليمي له إطلالة دولية من منطقة «الفوضى الخلاقة» قادر مادياً وسياسياً على مواجهتها.

2- هذه الدول الثلاث بقي الاستعمار الغربي خلال 500 عام محافظاً على حالة توتر واحتراب فيما بينها.

3- تشكل هذه القوى قوة حاسمة في الشرق العظيم، من قزوين إلى المتوسط، إذا تعمقت تفاهماتها إلى مستوى التحالف.

4- نسف هذا التحالف أسطورة التناقض الوهمي السني الشيعي في المنطقة، فإيران



من الساحة السياسية إلى العسكرية، مع كل ما نتج عن ذلك من تعقيدات كبرى- هجرة- لجوء- تخريب البنية التحتية- تهديم مساكن واسع، وضحايا بمئات الآلاف، وتطلب الآثار الاجتماعية لما جرى دراسة وتوقف خاص، لتهيئة ظروف معالجتها، وإذا أخذنا مثلاً فقط: الأطفال بلا مأوى وبلا أهل، نعلم كم تنتصب أمام المجتمع والدولة من مهام عظام لاحقاً.

المرحلة الثالثة:

مع انحسار الأعمال العسكرية، وعودة مساحات واسعة تحت سيطرة الدولة، بدأ طور جديد من الأزمة الاقتصادية، لأنه في بلد مهدم ومخرب لا يمكن الاستمرار بإدارته بالمنظومة القديمة لما قبل الأزمة، والشيء الأكيد أن هذه المنظومة تتميز بالمستوى العالي للفساد والنهب فيها.. إن الوضع الاقتصادي الناشئ نتيجة التدهور المستمر لمستوى المعيشة، وعدم حل أية مشكلة حقيقية تواجه المجتمع، ينذر بالانتقال إلى طور جديد من التوتر الاجتماعي لا يعلم إلا الله إلى أين سيصل سياسياً، بما فيه احتمال تحول سورية إلى دولة فاشلة، وهذا هو هدف العقوبات الاقتصادية الغربية التي قلنا عنها أنها الوجه الآخر للفساد الداخلي الواسع.

إن هذه المنظومة القائمة غير مؤهلة بنيوياً لإنهاء الأزمة، بل مؤهلة للانتقال بها من طور سيئ إلى طور أسوأ.

إذا كان الفساد سابقاً يعيق عملياً إعادة الإنتاج الاجتماعي الموسع وحتى البسيط في السنوات العشر الأولى من القرن، فإنه اليوم يعيق إعادة إنتاج الحياة كما عبرت عنها إحدى افتتاحياتنا مؤخراً.

إن ضرورة إعادة إنتاج الحياة في البلاد من عودة المهجرين واللاجئين وبناء ما هُدم مادياً من بنية تحتية ومساكن، وتأمين

ولكن تطورات كثيرة جرت منذ ذلك الحين تتطلب تعميقه وتجديده، وليس خافياً على أحد أننا القوة الوحيدة التي تملك برنامجاً أولياً واضحاً، ولكن الظرف يتطلب العمل عليه كي نبقي القوى الأولى في هذا المجال، لذلك على المجلس المركزي تبني الموضوع، وتجديد مشروع البرنامج.

3- الوضع في سورية

شهدت الأزمة السورية عدة مراحل في تطورها:

المرحلة الأولى 2005- 2011

المرحلة الثانية 2011- 2018

المرحلة الثالثة 2019 -

تتميز كل مرحلة أنها كانت تمر بثلاثة أطوار: الاقتصادي، ثم الاجتماعي، وأخيراً السياسي. **المرحلة الأولى:** إجراءات اقتصادية ليبرالية رفعت مستوى الفقر والبطالة والتهميش في المجتمع، مما أدى إلى توترات اجتماعية شديدة وخاصة في الريف، بسبب تخفيض الدعم عن الإنتاج الزراعي، وخاصة عبر رفع أسعار المحروقات، وانتهت هذه التوترات بالانفجار السياسي في 2011 ولم تنفع مع الأسف كل تحذيراتنا من مغبة هذه السياسات منذ انطلاقتها.

المرحلة الثانية: أدى الانفجار السياسي الذي استغلته قوى خارجية إلى خلق واقع اقتصادي جديد، ساهمت فيه العقوبات الاقتصادية، وتقطع الطرقات، وخروج مساحات هامة من تحت سيطرة الدولة، وتميز هذا الواقع بانخفاض مطلق للنتاج المحلي، وانخفاض مريع في مستوى المعيشة، مما خلق توتراً اجتماعياً عالياً استفادت منه قوى الثورة المضادة المدعومة من الخارج، والتي ارتدى قسم هام منها لباساً دينياً، مما نقل الصراع

- **المعركة ضد فنزويلا** التي أعلنت إمبريالياً، هي مؤشر إضافي بسبب الطبيعة الاجتماعية للثورة البوليفارية ووزنها المحتمل في أمريكا اللاتينية، ولقطع دابر أية عدوى كوبية لاحقة.

2- **نوع الاقتصادات الصاعدة والمنافسة للمراكز التقنية** («الصين- روسيا- الهند») هل هي رأسمالية بمعنى الكلمة؟ أم أن في رحمها عناصر تسمح بالتحول إلى شيء جديد في ظل الفضاء العالمي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم وتاريخ التقاليد الثورية في هذه البلدان ووزن الضرورات الموضوعية التي تجبرها على مواجهة الهيمنة الإمبريالية الاقتصادية، بأدواتها المالية والمصرفية والتجارية.

3- الموجة الثانية الجديدة من الحركة الجماهيرية

بعد إجهاض المرحلة الأولى التي استخدمت من قبل الثورة المضادة لخلق الفوضى في أماكن، وفي أماكن أخرى استطاعت الأنظمة الالتفاف عليها وخداعها بتغييرات شكلية أبقت عملياً على المنظومة القديمة، بدأت ملامح الموجة الثانية بالظهور «الجزائر مثلاً» بحركة أكثر تنظيماً ووعياً وبفاعلية أقل للقوى المضادة الناعمة والقاسية، إن مال الموجة الثانية هو إلى الاستمرار والتطور، لذلك يجب دراسة هذه الظاهرة وإيجاد الوسائل للتفاعل معها من جهة، وإحباط مخططات الأعداء لتحويلها وإجهاضها من جهة أخرى.. والواضح لنا منذ الآن، أن هذه الحركة لن تتوقف ولو اضطرت الظروف لموجات جديدة وجديدة لها، وصولاً لأهدافها بتغيير البنى المهترئة القائمة.

4- تعميق رؤيتنا للنموذج السوري المطلوب بعد الأزمة

لقد عالج مشروع برنامجنا هذا الموضوع،



أكبر دولة يشكل الشيعة فيها أغلبية، وتركيا أكبر دولة يشكل السنة أغلبية فيها. نجح هذا التفاهم في فك أكثر العقد العسكرية في سورية، وبقيت عقدتان تخضعان أيضاً للتفاهم والتنفيذ اللاحق، هما: إدلب وشمال شرق سورية، العقدة الأولى قيد التنفيذ خطوة خطوة كما صرح لافروف، أما العقدة الثانية فقابلية للحل عبر إدماع القوى السياسية في شمال شرق سورية في العملية السياسية واللجنة الدستورية أولاً. والآن ببذل التحالف الغربي - الرجعي العربي جهوداً كبيرة لشلق الأستانا ونسفها، ومع أن هذا التفاهم لم يرقى بعد إلى مستوى تحالف، ولكن غياب الأمريكان ومحدودية مواردهم ستجعل هذا التحالف أمراً واقعاً في المستقبل المنظور، وهو يتعزز يوماً بعد يوم، وأبلغ دليل على ذلك صفقة س-400 بتركيا وما يثار غرباً حولها.

لحظة الحل السياسي تقترب بسرعة، وليس بعيداً، يبدو في الأفق تنفيذ 2254 لأنه الأساس الوحيد الصالح لحل الأزمة السورية، ومداخله إعلان تشكيل اللجنة الدستورية، وبدء عملية التغيير الدستورية.

5- مهامنا الملحة

على المستوى الوطني

- صياغة رؤيتنا التفصيلية لعودة المهجرين واللاجئين مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات سياسية واقتصادية.

إن هذا الموضوع يرتدي أهمية كبرى لتوفير مناخ للحل السياسي، فعودة أمة وكريمة للمهجرين واللاجئين ستكون أحد العوامل الهامة التي ستساعد على المصالحة الوطنية التي تعزز وحدة البلاد.

- صياغة خطة تحرك جدي سياسياً، ضد العقوبات الغربية التي لم تضر أحداً غير الشعب السوري بأكثرية الساحقة، وساعدت

على انتشار الفساد وتآزيم الأوضاع.

- صياغة رؤية حول إعادة الإعمار التي تحفز نموداً اقتصادياً جديداً عالي النمو وعميق العدالة، لأن أي نموذج آخر هو نمو تحت الصفر وصفر عدالة اجتماعية، مما يتطلب رؤية مغايرة تماماً لموضوع الموارد ومصادرها وطريقة توزيعها.

إن الغرب يسعى لإعادة إعمار تعيد إنتاج النموذج المشوه السابق، يستفيد منه في تشغيل شركائه في ظل أزمته المستعصية، مستفيداً من الأموال التي ستدفع لإعادة الإعمار.

نرى أن مصادر التمويل هي تحدياً؛ - التعويضات تحدياً، وليس المساعدات من قبل الدول التي لعبت دوراً هداماً في الأزمة السورية.

التعاون مع الأصدقاء اقتصادياً ومالياً. - النموذج الاقتصادي الجديد يجب أن يحفز تدفق الرساميل ضمن خطة محكمة تضعها الدولة.

أما مهامنا الأخرى في إطار الترويج لنموذجنا السياسي - الديمقراطي، فهي شبه ناضجة، وجرى نقاشها معمقاً والمطلوب تجميعها وترويجها وشرحها إعلامياً بمختلف الوسائل.

- إن مداواة الجراح اجتماعياً أصبحت على جدول الأعمال فيما يخص التعامل مع قضايا الشهداء والمعاقين والأرامل واليتامى، لذلك يجب صياغة أفكارنا ورؤيتنا في هذا المجال.

على المستوى الحزبي:

- ذكرنا أنفاً ضرورة تجديد برنامجنا بحيث يغطي كل المهام المستجدة، ويدقق

المهام السابقة، مما يتطلب من الهيئات المختصة اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا المجال.

- تقع مهمة تطوير وتوسيع التنظيم المهمة الدائمة أمامنا، ويجب الاستعداد لاستقبال الرفاق الجدد بكم أكبر من الكوادر المؤهلة، عبر منظومة مدارسنا الحزبية التي يجب تفعيل الاهتمام فيها.

- يتطلب الظرف الحالي توسيع تحالفاتنا وعلاقاتنا السياسية، فالظرف ينضج لتفاهمات واسعة على أسس مبدئية، لقد لعبت جبهة التغيير والتحرير، ومنصة موسكو، دوراً هاماً في هذا الاتجاه، والمطلوب عدم الاكتفاء بما تحقق، بل النظر إلى الأمام والتعامل مع الجميع بيد ممدودة وعقل منفتح على أسس مبدئية لتقريب ساعة بدء حل الأزمة التي طال.

المؤتمر المتوسطي الرابع لأحزاب اليسار

عقد في بيروت في الفترة الواقعة بين 29-31 آذار المؤتمر المتوسطي الرابع لأحزاب اليسار تحت رعاية حزب اليسار الأوروبي والحزب الشيوعي اللبناني.



وكانت المحاور الرئيسية للمؤتمر تتركز حول مقاومة الإمبريالية، والصراعات في الشرق الأوسط، ودور الإسلام السياسي، ومقاربة يسارية لحق الشعوب بتقرير المصير والنزوح واللاجئين: تجارب من دول المتوسط، ونضالات النساء، والنضال الديمقراطي الاجتماعي لشعوب المنطقة، واتفاقيات التجارة النيوليبرالية في المنطقة، والأزمة الرأسمالية، والطاقة والصراع على الموارد الطبيعية في المنطقة.

بالإضافة إلى نشاط تضامني مع فلسطين لمناسبة يوم الأرض أمام مقر الإسكوا في بيروت.

وقد حضر هذا المؤتمر عدد من ممثلي الأحزاب اليسارية والشيوعية من كل من لبنان وسورية وفلسطين ومصر والعراق والكويت والسودان وتونس والمغرب والصحراء الغربية وتركيا وقبرص واليونان وفنلندا وألمانيا والبرتغال.

وكان ممثلاً عن حزب الإرادة الشعبية كل من الرفاق د. عروب المصري ومهند دليقان. قدمت الرفيقة عروب المصري مشاركة باسم الحزب عن ملف اللجوء السوري وعودة اللاجئين السوريين كمكلف وطني، تحدثت

فيها عن الربط الغربي لمسألة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بالعملية السياسية في سورية وبتوفر شروط الطوعية في هذه العودة، وعنصر الأمان للاجئين العائدين، وكيف يبدو هذا الموقف شكلياً، «إنسانياً» إلى حد ما، وخاضعاً لمحددات مفوضية شؤون اللاجئين للأمم المتحدة. ولكن وراء هذا الموقف «الإنساني» الكثير من التسييس.

وعن أن عدم العودة يضعف التسوية والانتخابات. كما يعزز التشدد المحلي المعرقل للعودة. إن بداية عودة اللاجئين السوريين، تعني: تخفيضاً جدياً لمستوى تدويل الأزمة السورية، ومستوى تدخل دول عديدة تتعامل مع اللاجئين السوريين أيضاً بوصفهم أوراقاً بيدها. وإن المتشدد من كل الأطراف ليسوا طرفين البتة لعودة السوريين إلى بلادهم.

وقد صدر في نهاية المؤتمر بيان تضامني مع فنزويلا في وجه التدخل الأمريكي كما تم الاتفاق على إعلان ختامي ركز على السياسات

بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي

انعقد يوم السبت، السادس من نيسان الجاري، في دمشق، الاجتماع الدوري للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية. جرى خلال الاجتماع نقاش تطورات الأزمة السورية ابتداء من نقاش الوضع الدولي وتطورات التي تؤكد باستمرار حقيقة تعمق الأزمة الرأسمالية العالمية، وخاصة في مركزها الأمريكي، وما ينجم عن ذلك من انقسامات وتخطيط وتراجع عام. وكذلك على المستوى الإقليمي الذي تعززت ضمنه عملية أستانا كمضاد للتحالف الغربي الرجعي العربي، وصولاً إلى الوضع الداخلي وأفاقه والمهام التي ينبغي التصدي لها.

وقدّم الرفيق قنبري جميل عضو الرئاسة وأمين الحزب خلال الاجتماع تقريراً تضمن تبييناً للنقاط الأساسية لرؤية الحزب ابتداء من الأزمة الرأسمالية العالمية، ووصولاً إلى الأزمة السورية ووضعها الراهن وأفاق حلها، والمهام المنتصبة على الصعد كافة، الفكرية والسياسية والجهادية والتنظيمية. وجرى نقاش التقرير وإقراره، مع التأكيد على ضرورة الاستمرار في معالجة المهام التي تضمنها، وبشكل خاص ما يتعلق بتطوير مشروع برنامج الإرادة الشعبية الذي وضع عام 2014 بما يتناسب مع التطورات والمهام الجديدة، وتقرر أن يتم تعميم التقرير على صفحات قاسيون، ليكون مادة للعمل وللبحث على مستوى كافة كوادر الحزب، ومادة للنقاش والحوار مع القوى الوطنية المختلفة...

كما استمع المجلس لتقرير حول عمل الرئاسة وتقرير نقابي وعمالي، وتقرير حول اجتماع اليسار المتوسطي الذي انعقد مؤخراً في بيروت، وشارك فيه الحزب. ومثله كل من الرفيقة عروب المصري عضو هيئة رئاسة الحزب والرفيق مهند دليقان أمين الحزب.

وناقش المجلس التقارير المقدمة إليه وأقرها. وكلف هيئة الرئاسة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ المهمات التي وافق عليها المجلس، والواردة في التقارير.

دمشق 2019/4/6

المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

فيسبوكيات

نبدأ فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول مرفق برسم كاركاتيري على شكل محادثة بين شخصين:

- «يقول الشخص الأول: ضاعت بطاقتي الذكية.. فيرد عليه الشخص الآخر: مادام ذكية بتعرف ترجع لحالها!».

حول الخبر الذي يتحدث عن الإجراء الاحترازي الذي قامت به وزارة النفط بتعديل كمية البنزين المسموح بها من 40 ليتر إلى 20 لتر، علق المواطنون بالتالي:

- «واو والله فكرة هيك بتخلو كل سيارة تجي تعبي كل يوم وهيكل ما يصير في زحمة».

- «مو انتو لي افتعلتو الأزمة ليش من تلت أيام ما كان في أزمة هيك فجأة وقفت الكازيات وطلعت الإشاعة إني علي البنزين ووقفو تعبوا للناس وسكرو كل الكازيات فشلون ما بدوها تصير عجة..»

خبر من صفحة الحكومة يقول: كلف مجلس الوزراء وزارة الصناعة إعادة تقييم أداء الكوادر البشرية «الإدارة- العاملين» في كافة المنشآت الصناعية واتخاذ ما يلزم لتحفيز الجيدين منهم ومحاسبة المقصرين.. «وفيما يلي بعض التعليقات الواردة على نفس صفحة:

- «فكرة جميلة جداً لو تم تطبيقها بكل شفافية ومن قبل أشخاص حياديين دون تدخل الواسطات والمحسوبيات».

- «عطو العامل أجر مثل العالم والناس بعدين حاسبو إذا قصر وعطوه محاضرات بالتنمية الإدارية».

ومن صفحة الحكومة أيضاً خبر يقول: «تكليف الوزارات المعنية بالتنسيق مع القطاع الخاص لإنشاء مزارع لتسمين العجول بهدف توفير مادة اللحوم للمواطنين بأسعار مناسبة، وإيجاد المزيد من فرص العمل». وقد علق بعض المواطنين بما يلي:

- رخصو المازوت والعلف لحتى الناس تربي عجول الكلفة أكثر من البيع وخسارة بسبب غلاء العلف والمازوت وأجور النقل».

- «الغو شروط الترخيص الصعبة وروتينها القاتل والرشاوي ورسوم نقابة المهندسين الباهظة وامنحوا ويسرو القروض... هل من المعقول ترخيص حظيرة بتكلف رسوم أكثر من 600 ألف ليرة رسوم وبك أكثر من سنة للحصول على القرض في ظل شروط تعجيزية... وبستغربوا عزوف الناس والقطاع الخاص عن الاستثمار في هذا المجال».

ونختم مع بوست من إحدى الصفحات الشخصية تعقيباً على تخفيض كميات البنزين بموجب البطاقة الذكية بالسعر المدعوم والبيع بالسعر الحر للفاصل عن المخصصات، يقول:

- «وقت الناس قالت الله يجيرنا من الإبداعات الحكومية تبع البطاقة الذكية.. وتوقعت أنو القصة تمهيد لرفع سعر المحروقات.. كترو المسائل اللي طلعا ونفو أي نية عند الحكومة برفع السعر!! قال مكافحة فساد والدعم للمستحقين وإشاعات فيسبوكية!!.. لك لوين بدمك توصلونا بإبداعاتكم وسياساتكم لساء!!»

وناقل الكفر ليس بكافر

«تسييس» الأرقام الاقتصادية



كيفما يمت وجهك فإنك ستجد أرقاماً اقتصادية واجتماعية صادمة عن سورية، نسبة الفقر والبطالة الاستثنائيتين «50-85%»، نسبة الأطفال خارج المدارس «50%»، حجم الخسائر، عدد الجرحى، عدد محتاجي المأوى، عدد المفقودين، وعدد وعدد الخ... ليختلف «الفقهاء» في صدقها أو كذبها، حول دقتها من عدمها. ويصل البعض إلى التنديد بالأخذ بها، على اعتبارها جزءاً من «المؤامرة الكونية».

■ قاسيون

الحكومية التي لا تلعن...

ولكن على الطرف المقابل، هناك عملية تسييس أيضاً، بدوافع أخرى. فإن التكتّم عن الأرقام والمعطيات، ومنع إظهارها، ومهاجمة الأرقام المعلنة، هو أيضاً فعل سياسي...

فمثلاً: هل لنا أن نسال الحكومة والجهات الرسمية، لماذا لا تلعن المعطيات التي تتوفر لديها؟! والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر... ما الذي بقي من أعداد موظفي الدولة؟ وما عدد القوى العاملة السورية الشابة، التي تنشط في مجال العسكرية، لا المجال الاقتصادي؟ وما عدد القوى العاملة التي تعمل يوم، وتقعده عشرة، وما عدد القوى العاملة المعطلة لأنها مصابة، أو لأنها مفقودة، أو... أو...

ألا يجب أن يعلم السوريون ما عدد الأطفال العاملين في الورش والمحال والأسواق والشوارع؟ وما عدد وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية؟ وهل لنا أن نسال مثلاً: ما الحجم الحقيقي للإنفاق الحكومي؟ ولماذا تخفي قطع موازنتها؟ أو أن نسال: ما قيمة الصفقات المعقودة مع كبار التجار الوسطاء لاستيراد المواد الأساسية لصالح الحكومة: المازوت والغاز

الحكومة، وإعلام المتنفذين وأصحاب المال، يشيرون خجلاً «إلى عدم دقة الأرقام الدولية»، ويصمتون صمتاً مطبقاً عن الأرقام والوقائع التي تحت أيديهم. وبالمقابل ينتطح ذوو الحماية للتنديد بهذه الأرقام «المسيّسة»، ويشنون أيضاً حملة «مسيّسة» لتغطية الواقع الأسود، واستخدام مقولة حق، لتخدم الباطل عن وعي وغير وعي.

المنظمات الأممية والدولية، تسييس الأرقام، وهذه حقيقة. فمثلاً يحتاج جمع مليارات الإعانات الدولية والمساعدات، إلى تضخيم أرقام الحاجات، وإلى إظهار سوداوية الواقع... فتحرص الجهات الدولية المتسولة على مأساة السوريين، على كشف كل التفاصيل الاقتصادية والاجتماعية المريعة وإعلانها دورياً، لتقارب الواقع في جوانب، وتبالغ أو تخفف في وقائع أخرى.

ولكن ينبغي أن يعلم الجميع: أن هذه المنظمات تجمع الأرقام من عملها النظامي داخل الأراضي السورية بغطاء وتنسيق حكومي، وتشير في مصادرها إلى المصادر الرسمية

هل للحكومة أن تجاوبنا أين بلغ ثراء الأثرياء في سورية؟ وما قيمة الأصول والثروات التي يملكها فلان وفلان

الاتصالات ما زالت توارب



■ عادل إبراهيم

ما زالت وزارة الاتصالات والتقانة تفاجئنا بقراراتها وتصريحاتها، كما ما زال وضع الشبكة على حالها من الترهل والبطء، وارتباطاً مع ذلك ما زالت معاناة المشتركين على حالها أيضاً.

تصريحات الوزارة لم تعد تقتصر على إيجابيات التبريرات وتقديم الذرائع على مستوى سوء الخدمة المقدمة للمشتركين، بل تعدتها لتقديم التبريرات بما يخص «مزاعم» التصنيف الدولي لسورية على مستوى أداء الإنترنت والسرعات والقدرة على النفاذ، وحتى بذلك نفت عن نفسها المسؤولية مجيرة إياها على المشتركين أنفسهم!

تبريرات غير مقنعة

لقد بينت الوزارة: «أن ترتيب الدول عالمياً في سرعة الإنترنت يعتمد على وسطي السرعات التي يشترك بها المواطنون في تلك الدولة، وليس على أداء الشبكة وفق محددات ومؤشرات أخرى»، ولفتت الوزارة: «أن حصول سورية على مراتب متأخرة في التصنيف العالمي يعود إلى أن أكثر من 70% من المشتركين السوريين سرعات بواباتهم 512 و1 ميغا، بينما السرعات العالية مثل 8 ميغا فإن عدد المشتركين بالخدمة لم يتجاوز الـ 1.7% فقط».

تجدر الإشارة بهذا الصدد أن الدراسة التي تم نشرها حول التصنيف الدولي عبر أحد المواقع المختصة، احتلت سورية فيه المرتبة 194 من أصل 200 دولة، وهو التصنيف الذي يعتمد قياس سرعة النفاذ بالحزمة العريضة. أما التبرير الذي قدمته الوزارة حيال السرعات، ونسب المشتركين بالسرعات المتدنية بدلاً من السرعات العالية، فإن ذلك يرتبط من الناحية العملية بما تقدمه الوزارة

والمؤسسة المعنية من تسهيلات ومزايا مشجعة للمشتركين، بما في ذلك وأهمها التخفيض على الأسعار وحسن وجود الخدمة، وهو أمر غير موجود مع الأسف.

ترويج يحمل سمة الإدانة

بالمقابل، بدأت الوزارة بالترويج لمشروعها الجديد المتمثل بإطلاق خدمة FTTH، حيث قالت: «إن الخدمة سيتم إطلاقها قريباً، ويتم وضع اللوائح السعريّة الخاصة بها مع السرعات، ومن ميزاتنا: أنها لا تتأثر بمشاكل البعد عن المركز، مغايرة للخطوط النحاسية التي تتأثر ببعد المسافة، عبر الليف الضوئي من المركز للمشارك مباشرة». وبأنه: «من الممكن أن تكون بداية السرعة من 4 ميغا أو 8 ميغا ولحدود 100 ميغا، وبإمكان الكثير من المشتركين والشركات الاشتراك في تلك الخدمة».

مع الأخذ بعين الاعتبار: أن الترويج أعلاه

**المشاكل المرتبطة
بالبعد عن المركز
والخطوط النحاسية
التي تتأثر ببعد
المسافة تعتبر من
مسؤولية الوزارة
وبعهدتها وليست
من مسؤولية
المشاركين**

يحمل المسؤولية ضمناً للوزارة نفسها على مستوى تردّي الخدمة بالنسبة للمشتركين بالبوابات العادية، باعتبار أنها تحدثت عن المشاكل المرتبطة بالبعد عن المركز، وعن الخطوط النحاسية التي تتأثر ببعد المسافة، حيث تعتبر هذه العوامل من مسؤوليتها وبعهدتها وليست من مسؤولية المشتركين لا من قريب ولا من بعيد.

بدلات التصريح الظالمة

نأتى أخيراً إلى القرار الأخير الصادر عن الوزارة والذي يتضمن تعديل شرائح بدلات التصريح الإفرادي عن الأجهزة الخليوية من أجل تفعيل خدمة الشبكة على هذه الأجهزة، حيث أصبحت 4 شرائح بدلاً من شريحتين، تبدأ الشريحة الأولى من 15 ألف ليرة، وتنتهي الأخيرة بمبلغ 75 ألف ليرة. والذريعة المقدمة هي أن تتناسب مبالغ هذه الشرائح مع الرسوم الجديدة التي تم إقرارها

لقاء استيراد الأجهزة الخليوية والتي سيتم استيفائها من قبل الجمارك.

وربما لن نعيد جديداً بالقول: أن ما يتم تهريبه من أجهزة وصولاً للمواطنين باعتبارها منتشرة في الأسواق، لا شك أنه ليس مسؤولية هؤلاء، بل هي مسؤولية الجمارك والمعنيين بضبط الحدود أولاً وأخراً، والمؤسف أن بين هذا وذاك يضيع المواطن المستلب والمظلوم بالنتيجة.

خلاصة القول: من حق المواطن خدمة جيدة لشبكة النت بعيداً عن كل الذرائع والأعذار الممجوجة، كما أن من أبسط حقوقه أن يكون بين يديه جهاز خليوي بمواصفات جيدة للاستخدام، فهذه الأجهزة لم تعد تعتبر من الرفاهيات، بل أصبحت من الضرورات ومن المفترض أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار رسمياً، فالحل ليس برفع الرسوم الجمركية ولا بزيادة مبلغ التصريح والتعريف على هذه الأجهزة.



واللامبالاة والفوقية التي تتعامل فيها الحكومة مع الناس واحتياجاتهم وضرورتهم..

لك ما يعرف شو ممكن أحكي..

بدي أبكي ع الأم وابنها وع حالنا ولا ع البلد..

ولا بدي سب وما خلي ستر مغطى ع حرامية البلد الكبار والصغار

واللي وراهم واللي حامينهم..

ولا بدي انفجر وأصرخ وجمّع الناس تصرخ معي أنو ما وصل الناس لتاكل من الزبالة إلا

السياسات الزبالة نفسها..

لك اصرخووووووا وعلو الصوت كان..

سوريين بقلب العاصمة، وبالشارع القريب من مبنى الحكومة القديم، وصلو لدرجة الجوع الحقيقي وعم ياكلو من الزبالة!

هدول مو ممكن تصنيفهم متسولين مع حملات الدعاية عن التسول

ومكافحتو..

لك همدول نموذج حقيقي عن الوقاحة بالإجرام ع المستوى

المعيشي اللي وصل الناس للجوع..

وهمدول نموذج تكذيب لعمل كل الجمعيات والمنظمات اللي

بتعمل حالها بتشتغل ع الإنسانية

والمساعدات بالبلد..

وهمدول تكثيف لجوهر الاستهتار

مشهد الأكل بهاد النهم ومن الزبالة، وبغض النظر عن كل اللي ممكن ينحكي عن الأم وابنها.. وكيف وليش.. وكثير من الأسئلة اللي بلا طعمة لأنها بتتساقط مباشرة مع المشهد.. وبغض النظر عن كل اللي ممكن ينحكي عن الأثر النفسي بالنسبة للطفل المرعوب اللي عم يتابع المشاهدة بعيونو الباطنة، أو ع غيرو من الناس اللي شافت هالمشهد بالشارع..

يمكن هالمشهد يكثف معنى الجوع المزمن اللي عايشينو الأم وابنها..

مثل ما بيكثف الحال اللي وصلت إلها البلد.. رغم كل محاولات نفي

وجود الجوع وتكذيب الحكي عنو كمان!

لأن الحكي عن الفقر والجوع ما بيطرب المسؤولين اللي عاملين

جهدهم أنو ينفق ويكذبو أي خبر بيحكي عن الناس والحال السيء

اللي وصلت إلو.. مو ع مستوى الفقر والبطالة والتهميش والتشرد

وبس.. لا والحكي أنو صار في

الحاوية مباشرة.. وبنهم كمان!

الأم من شكلها عمرها ما بيتجاوز 40 سنة.. نحيفة كتبيير وملابسها

مهترية.. والطفل يادوب عمرو 6 سنين وملامح الفقر والجوع

لايستو لبس.. لك ومنهمكين بالأكل من الحاوية ومو مهتمين باللي

حواليهم لا من قريب ولا من بعيد..

وكانهم بعالم ثاني..

الحركة بالشارع كانت خفيفة بحكم موقعو.. ورغم هيك اللي

عم يمرق ويشوف هالشوفة كان عم ينصدم.. ويكمل طريقو عامل

حالمو شاييف.. أو ما بدو يصدق هيك شوفة.. والغالبية كانت عليهم

ملامح الخجل وكبت الغضب وعم يغضو نظر..!

ومني وعليكي كنت كتير مستاء ومصدوم لدرجة كبت البكاء

والصراخ.. وما خطر ببالي أبداً أني صور المشهد.. أو أني أتجرأ وأحكي

مع الأم مثلاً.. أو حتى أقرب منها لشوف شو عم تاكل مع ابنها..!

هدول جوعانين يا عالم..

الأكل من الزبالة مو كذبة ولا فسبكة يا ناس!

رغم المعرفة المسبقة بحجم الفقر والجوع في البلد.. اللي وصل للتكنيش بقلب الحاويات والمكبات، للبحث عن أي شي ممكن ينباع أو يستخدم! بس أنك تسمع أو تقرأ عن الناس اللي وصلت فيهم حال الفقر والجوع لدرجة أنهم ياكلوا من حاويات الزبالة في الشارع.. غير وقت بنشوف بعينك كيف بينسد الجوع من الزبالة فعلاً؟..

■ نوار الحمشقي

في منطقة المزرعة بدمشق، قريب من الحديقة والدوار خلف مبنى الحكومة القديم، وتحديداً في الشارع الواصل بين دوار المزرعة والاستهلاكية بأخوه.. لفت نظري طفل صغير واقف ع طرف الرصيف وعيونو باظة ومسمرة باتجاه واحد وتمو مفتوح من الدهشة والربع كمان..!

التفتت حتى أعرف شو اللي لافت نظر هالطفل لهاالدرجة من التجمد

والدهشة.. واذا بشوف طفل صغير وأمو متعمشين ع حاوية الزبالة

المركونة ع زاوية أول حارة وعم ياكلو منها..

لك أي شفتهم بعيني عم ياكلو من

زيتون الساحل..

من حلم المحصول الإستراتيجي إلى «عين الطاووس»



إن معظم الأماكن المصابة بالمرض هي الأماكن الوعرة وخاصة الوديان، وهذه الأراضي الوعرة حتى يتمكن المزارع من خدمة أرضه وجني محصوله، يجب توفر عامل مهم جداً، وهنا مكمن الفرس، وهو: الطرق الزراعية، وهذه مهمة الدولة بوسائلها المتوفرة وليست مهمة المزارع.

فبعد السنوات المتعاقبة لم تقم وزارة الزراعة ضمن خططها السنوية بشق الطرق الزراعية إلا في أماكن محدودة، ولأسباب يعلمها الجميع، وبعد أن أعطيت هذه المهمة إلى الوحدات الإدارية، توقفت بالكامل عن شق هذه الطرقات، لأن الوحدات الإدارية لا تشق طرقات خارج المخطط التنظيمي، والطرق التي تم شقها سابقاً ساءت أحوالها لعدم ترميمها، ومعروف في المنطقة الساحلية والجبالية خاصة بقصر أعمار الطرق، إن لم تُعبد بسبب الظروف الجوية، ومنها لا يصمد أكثر من موسم أمطار واحد، وبالتالي كثير من الطرق القديمة أصبحت خارج الخدمة، وعلى مرمى حجر من البلدية التي أوكلت لها المهمة، ورغم المطالبات الكثيرة لم تتم الاستجابة من أحد.

ليس صعباً على وزارة الزراعة والجهات المعنية في المحافظة القيام بتشكيل لجنة مختصة بالطرق الزراعية، وبعد وضع التصور المبني لأماكن شق هذه الطرقات وربطها بالطرقات العامة وتعبيدها، ليشمل خدماتها، جني المحصول وخدمة الأراضي وسهولة التنقل بين القرى، والأهم: إمكانية إطفاء الحرائق التي تندلع بشكل دائم في مواسم الصيف.

وعندما لا يشعر المزارع بالغبن ولا يشم رائحة التلاعب لصالح هذا أو ذاك، لن يتردد في الموافقة، طالما أحد شروط الجهات المعنية هي موافقة المزارع، التي لطالما استخدمت كحجة، أكثر مما هي واقع!

أرض الواقع منذ ذلك الحين، وكثيراً ما كان رد الجهات المعنية في مديرية زراعة طرطوس، بأن هذا المرض غير قادرة على مقاومته إلا ضمن حلين، وعلى المزارع أن يقوم بذلك:

إما قلع الأشجار في المناطق المصابة وزرع أصناف أخرى متوفرة في المشاتل.

أو تطعيم الأشجار الأمهات بأصناف مقاومة لهذا المرض.

والآن بعد انتظار عامين، وبعد موسم أمطار واعد بموسم جيد، فوجئ المزارعون، وبالتالي الجهات المعنية، بتساقط أوراق الزيتون مبشراً بقدوم هذا المرض بدل ما كان التبشير بقدوم موسم جيد هذا العام!

فقامت الجهات المعنية من خلال الوحدات الإرشادية بعقد ندوات لموظفيها وللمزارعين عن كيفية التعامل مع هذا المرض للتخفيف من أثاره، ومنها: شراء المزارع للأدوية المطلوبة، ويوضع جدول زمني للمزارعين الراغبين بذلك، وتقوم الوحدة الإرشادية برش هذه الأشجار مجاناً.

ولأن الهوة كبيرة بين هذه الوحدات والمزارع لم يحضر من المزارعين سوى أربعة، ويعتبرون مهتمين بالشأن العام أكثر مما هم مزارعون، وبالتالي هذه الخطوة تعتبر محاولة خجولة، أو رفع عتب ورفع المسؤولية عن كاهل الجهات المعنية، والقائها على كاهل المزارع الذي لا يقوم بمكافحة هذا المرض بنفسه.

بعض جذور المشكلة وحلها

من ضمن الأعمال التي وضعت لمعالجة هذا المرض في الندوة المقامة، هي: التقليل، وحرق أو طمر الأوراق، والحراثة السنوية، والتسميد بالسماد العضوي، ومن ثم رش الأشجار المصابة..

ليس صعباً على
وزارة الزراعة
والجهات المعنية
في المحافظة
القيام بتشكيل
لجنة مختصة
بالطرق الزراعية
بعد وضع التصور
المبني لأماكن
شق هذه الطرقات

استمر مزارعو شجرة الزيتون عبر سنين طويلة، يطالبون الجهات الرسمية في لقاءاتهم مع المسؤولين، سواء من المحافظة بتحميلهم هذه المهمة لنقلها، أو عبر المسؤولين المعنيين ذاتهم أثناء قدومهم للمحافظة، بإدراج شجرة الزيتون من ضمن المحاصيل الإستراتيجية، باعتبارها لا تقل أهمية عن أخواتها من المحاصيل، إن لم تكن أكثر، مثل: القمح والقطن والشوندر السكري.

■ محمد سلوم

لانتشاره، وتتوسع رقعته ويشمل مناطق أكثر ارتفاعاً، إلى أن أصبحت مع مر الزمن دائرته تتسع، وبالتالي، لم يعد يهدد منطقة محددة بل تجاوزها إلى أن أصبح مرضاً يهدد شجرة الزيتون في مناطق كثيرة من الساحل السوري وبمساحات كبيرة جداً، وبالتالي، أصبحت معالجته غير مجدية من قبل المزارع بل بحاجة إلى إمكانيات أكبر من ذلك..

محاولات رسمية

وزارة الزراعة تلك من الإمكانيات والليات والكوادر البشرية والوحدات الإرشادية، وتوجتها بالوحدات الداعمة، وأتحتفهم بعدد كبير من الخريجين على مستوى كليات الهندسة الزراعية والمعاهد الزراعية والبيطرية... لكن السياسة الزراعية المتبعة، خلقت هوة كبيرة بين هذه الإمكانيات والنتائج على الأرض..

ومع تدهور حالة المحاصيل، ومنها: «شجرة الزيتون» ظهر تبادل المهارات وتحميل أسباب المشكلة بين المزارع والجهات ذات الصلة معه، من وزارة الزراعة، فمنذ 20 سنة قامت الوحدات الإرشادية بوضع برنامج لمكافحة هذا المرض عبر رش الأشجار المصابة وغير المصابة ضمن دائرة انتشار المرض، ولم تقم بأية محاولة ملحوظة على

لكن هذه المطالبات بقيت حبيسة أذراج الحكومات المتعاقبة، وبالتالي، لم تعط تلك الشجرة الأهمية اللازمة، وبالتالي، انتشرت الأمراض فيها، وأهمها: مرض عين الطاووس.

عين الطاووس

يعتبر هذا المرض من الأمراض الفطرية التي تصيب شجرة الزيتون، ويؤدي إلى تساقط الأوراق «النمو الخضري» وبالتالي تخرج الشجرة من دورة الإنتاج، وتنتشر ظواهر هذه الإصابة في المنخفضات «الأودية» والأماكن المنحدرة التي لا يصيبها ضوء الشمس بشكل جيد والمناطق الرطبة بصورة عامة.

ولأن الثمار تظهر على الطرود النامية من العام الماضي، وبظاهرة التساقط بفعل المرض تكون الشجرة فقدت فرصتها في الإنتاجية للعام القادم، وعدم ملاحقة هذا المرض مباشرة أدى إلى استمرار هذه الظاهرة في الشجرة حتى أدى إلى إهمالها من قبل المزارع وبياسها في معظم الأحيان. وبنفس الوقت، المرض هو: إصابة كآية أمراض أخرى مادامت البيئة ملائمة

انخفضت وتيرة اللجوء السوري خلال العامين الماضيين، مقارنة بما سبقهما... ولكن أسباب ودوافع اللجوء الأساسية والعميقة، تتجدد اليوم. لتجعل السؤال حول عودة اللاجئين أم موجة جديدة من الخروج، سؤالاً مطروحاً. جوابه العميق في إزالة دوافع اللجوء..

لماذا يلجؤون؟!

موجة لجوء ثانية... أم عودة!



■ عشتار محمود

البحث عن البقاء والثروة المنهوبة

يستهدف لاجئو العالم تاريخياً، دول المركز العالمي، أو دول الشمال الغربي... حيث تضم الولايات المتحدة، ثم ألمانيا أعلى أعداد اللاجئين عبر العالم. ولكن اللجوء الذي كانت تفتح أبوابه بانتقائية، أصبح ظاهرة تفرض نفسها على دول المركز، ليبدأ الخلاف بين أطراف سلطتها، حول إمكانية استقبالهم من عدمها، حول فائدتهم أو عبئهم. وتميل الكفة مع تعمق الأزمة العالمية، للأطراف التي تحمل اللاجئين وزر الأزمات الاقتصادية الداخلية، وتحولهم إلى أداة تحريرية لتقسيم المجتمعات الغربية إلى: أصليين ولاجئين.

فلماذا يتوافد الملايين عبر العالم، ليجوبوا البحر، ويصلوا إلى البر الغريب المتعالي، الذي في أحسن الأحوال يشفق عليهم، فيأويهم مؤقتاً حين دخولهم سوق العمل الغربية.

الإجابة العميقة، بسيطة وواضحة... فعندما تشمل الظاهرة الملايين من الأشخاص المستعدين لتحمل الموت مقابل هدف الوصول، فإن هذا يعني أن الدافع هو غريزة البقاء، السعي نحو حياة أفضل، بل نحو حياة... إلى حيث تتوفر ظروف تأمين الحد الأدنى الضروري للاستمرار، حيث تمتلك حق العمل على الأقل، وتحصل بالمقابل على ثمن لقوة عملك يؤمن استمرارك واستمرار من تعيلهم. هذا الشرط غير المتوفر للجميع في أغلب دول الجنوب العالمي، أو ما يسمى الدول قليلة الدخل، وهو متوفر لهم في الغرب كلاجئين، حيث تضطر المنظومة الغربية للاستفادة ممن فرضوا أنفسهم عليها، فتعطيهام مقابل فرص الأعمال الدنيا، أجوراً تناسب مستوى معيشة بالحد الأدنى الضروري لاستمرار لاجئ في بلد غريب.

المعادلة بسيطة، فالفقراء يتحركون نحو الأماكن التي يرون فيها تكسب الثروة، ساعين كي ينالوا عملاً وحصّة من التوزيع، وقد اشتدت هذه العملية منذ منتصف الثمانينات، مع النيوليبرالية الاقتصادية. لقد فرضت «الحرية الرأسمالية النيوليبرالية» على الجميع، ولكن بشكل انتقائي... فهذه الحرية، هي حرية الحركة العالمية لرؤوس الأموال، التي ينبغي للجنوب العالمي أن يفتح الأبواب لها، لتدخل وتخرج كيفما تشاء، فتدخل وتشتغل، وتنقل أرباحها، نتاج عملنا إلى المركز. وهي حرية انتقال البضائع عبر العالم، لتنتقل «بضائعهم المصنعة» رخيصة الثمن لهم، وتنتقل «بضائعهم المصنعة» غالية الثمن لنا، محطمة بطريقتها

«في عالم اليوم: يضطر شخص لمغادرة مسكنه عنوة كل ثانية!» هذا ما تقوله منظمة UNHCR، ازدياد اللجوء ليس ظاهرة سورية فقط، بل عالمية، حيث وصل عدد اللاجئين إلى 22,5 مليون شخص عبر العالم في 2016، وهو رقم لم يسجل سابقاً...



من العنف الاقتصادي الذي يجري حالياً يبنى بموجة خروج وليس عودة! فتشديد العقوبات الاقتصادية الغربية، وملاحقتها بإجراءات ليبرالية محلية عنيفة، جهرها تسليم مهام جهاز الدولة لأصحاب النفوذ مباشرة وليس بالوكالة! وعدم قدرة البنية السياسية الحالية على اجترار أي حل لكل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية الكبرى التي لا حصر لها. كل هذا يبنى بالانتقال إلى مستوى أعلى من الأزمة السياسية، وبتعمق أسباب الهجرة واللجوء.

إن سورية في 2019 على مفترق طرق حاد، وتدخل إلى مستوى جديد من الأزمة السياسية، التي ستنجح حكماً من عدم قدرة البنية الحالية على إدارة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية المتعمقة. والمفترق سيقودنا إما إلى خلق بنية جديدة تسمح للبلاد وللمن تبقى بداخلها بالاستمرار، وتفتح الباب لملايين السوريين بالعودة، أو سيقودنا في حال عدم تغيير البنية السياسية إلى المحافظة عليها، ولكن مقابل تهديد استمرار البلاد، وربما موجة مليونية جديدة.

المرتبطة عميقاً بالعنف الاقتصادي، وانتقل عدد طالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ذروة 1.2 مليون لاجئ في 2015-2016. ولكنها في الطرف الاقتصادي الحالي في دول المركز، تنذر بتحويل اللاجئين إلى حطب في وقود الأزمة الاجتماعية والسياسية في العالم المريض بضعف النمو والكساد والتوتر، والذي تطرق الأزمة أبوابه.

السوريون أيضاً يسعون للبقاء

قد يكون السوريون من أقل اللاجئين العالميين سعياً للوصول إلى أوروبا، بالقياس إلى الأعداد الكبيرة التي خرجت من البلاد، فمن أصل 6.6 مليون، فإن مليوناً منهم وصل أوروبا. أما الدوافع فهي أيضاً مشابهة، فالسوريون عانوا من سنوات تعمق الليبرالية الاقتصادية، التي انفجرت في أزمنا السياسية والاجتماعية العميقة، والتي كان إحدى نتائجها الكارثية خروج الملايين من البلاد.

وبينما تراجع وتيرة لجوء السوريين مع انحسار المعارك العسكرية في العامين الماضيين، فإن المستوى الجديد

لقد ارتبطت موجات اللجوء الكبرى إلى أوروبا بتعمق النيوليبرالية التي تستبج الجنوب اقتصادياً وتولد الفوضى والحرب وتدفع الملايين للمغامرة سعياً للحياة

إن أزمة اللاجئين السوريين والخوف الأوروبي والإقليمي من تدفق المزيد من «بائسي سورية»، والحاجة لإعادة الملايين الآخرين الموجودين خارجها حالياً، هي واحدة من العوامل السياسية التي تلعب دوراً في الضغط الإقليمي والدولي لحل الأزمة... حالاً لا يمكن أن يكون إلا بتغيير شامل وجذري للبنية السياسية يسمح للناس بالدفاع عن بلادهم، من خطر المصير المنتظر، إذا ما استمرت هيمنة نخب المال والفساد، الطريق الوحيد الذي يتيح فتح أفق بناء مستقبل للسوريين داخل بلادهم، ليبقوا فيها، ويعودوا إليها.

ب 100 ألف ليرة... حريرات لتكمل الحياة

■ قاسيون

*ملاحظة: اقرأ «بالعمامة الشامية»

- أبو أحمد كم حريرة عم تحصل باليوم؟
- شو كم حريرة! والله ما بعرف، ليش عم تسال؟
- هاد يا سيدي قال البني آدم بيحتاج 2400 حريرة كل يوم، حتى يضل عايش بصحة منيحة...
- شو حبيبي، من وين جايها هي! انشالله من «المسكحات» اللي بيطلعو عالتفزيون ويحكولنا بدك تاكل هيك، وما تاكل هيك!
- لا.. لا، هاد حكي شغيلة سوريين. بزماناتها نقابات العمال بأزمة التمانينات، قالولن للحكومة، إنو الشغل السوري حتى فيه يكمل شغل، بدو باليوم يتغذى ب 2400 حريرة.
- وكيف مقسمة هالحريرات بالله لنشوف شو عم يطالعنا منها؟
- هات لاحسبك اياهن مع كلفتن بالشهر... أول شي مكثرين الخبزات، يعني حاطين إنو بني آدم سوري عادي بياكل نص ربطة خبز باليوم، يعني بدك بالشهر 750 ليرة خبز، بسعر الربطة من الفرن خمسين ليرة.
- إي بسيطة.
- وين بسيطة! دقيقة لكمك...

- بدك 70 غرام رز باليوم يعني بالشهر 2100 غرام، سعرن 1200 ليرة... يعني إذا نوغتن بين برغل ورز وفاصوليا وعسد مو كثير بتفرق الكلفة.
- واللحمة؟
- جايك بالحكي، بدك لحمة باليوم شي 75 غرام، يعني أقل من وزن فخذة جاج... بس وين الفيلم؟ إنو هدول بالشهر كيلين وربع لحمة إك لحالك، ولازم يكونو: جاج ولحمة حمراء، عجل وغنم. يعني بيطلعو بالشهر 5610 ليرة، مصروف لحمة ضروري للبني آدم، لسا بسيطة؟
- كمل كمل أخي!
- عندك البيض، لازمك بيضة باليوم يعني 1500 ليرة بالشهر، وجبة 25 غرام يعني 960 ليرة بس.
- ولازم تملك كل يوم صحن سلطة أبو 250 غرام بيكلفك بالشهر 2700 ليرة.
- خلصت؟
- وين خلصت، شو ما بتاكلوا فواكه بالبيت؟
- مبال مناكل، أديش هدول كمان؟
- حسب الدراسة يا سيدي بتحتاج 82 غرام باليوم، يعني بالشهر بيطلع حقون 2460 ليرة... وشوية سكريات من قريبو، لتحسن توقف على رجليك بين سكر وحلاوة بكلفوك 4710 ليرة كمان بالشهر، وهاد ما حسبك الزيت والشاي والقهوة...

- يعني بيطلع معنا بالشهر بدك أكل بس: 19700 ليرة، يعني احسبن 20 ألف ليرة.
- يا حبيبي بس نحنا بالبيت 5 نفوس!
- إي بسيطة معلم ضربن ب 5، بيطلع بدكن 100 ألف ليرة سورية أكل فقط لا غير.
- 100 ألف أكل، مو كأنك عم تبالح



ومع شغلي المساء، والولاد إذا حاصوا واشتغلون شي شغلة... لك ما منوصل لا 200 ألف بالشهر! بدني اصرف منن 100 ألف ليرة أكل؟ إي والأجار واللبس والمكاري والمدارس والدكاترة... شو الحل يعني؟

● بدك تاخذ أكلاتك من اللي عم ياكلو حصتك وحصه غيرك، منشان فيك تكمل تعيش... ما في حل غير هيك.

اللي بياكلو سمك بالمطاعم مو طون...
● إي صح... كل السوريين هيك، وكل السوريين نقص عمرن: بتقك الأمم المتحدة إنو البني آدم السوري كان يعيش 70 سنة وسطياً بال 2010، صار يعيش 66 سنة بال 2016، يعني خسر من عمرو أربع سنين، بست سنين!

- يا لطيف... طيب وإذا راتبتي وراتب مرتي ما بيطلعوا 85 ألف بالشهر،

شوي أخي؟

● عم بالغ! تعال شوف شو بياكلو العالم...

عندك الأميركاني بياخدلو باليوم 3700 حريرة، الفرنسي 3500 حريرة، لك الصيني، مو تشوفو صغير ونحيف بياخدلو باليوم 3100 حريرة، حتى الدراويش بافريقيا بيطلعوا الواحد وسطياً 2600 حريرة باليوم. وحسب حكين الجماعة اللي حاسبين الحسبة إنو بالعالم وسطياً البني آدم بيستهلك 2870 حريرة.

يعني أقل حصه من بيناتن أكثر من اللي عم احسبك اياهن ب 200 حريرة!

- طيب يا سيدي وإذا ما حصلتن شو رح تخرب الدنيا؟

● لا مو الدنيا، إنت يلي رح تخرب والله، من شي قليل مو مخلي مرض يعتب عليك؟ شوف شو كاتبين عن ضرر نقص السعرات الحرارية: قلة نوم، تعب دائم، أمراض قلب، أمراض كلي، نقص مناعة، التهابات وغيرو وغيراتو.

- أخي ويلي بجبك هالـ 2400 بدون ولا غرام لحمة؟

● يعني فيك تاكل ببدال اللحمة فول وبطاطا، بس والله مو طالع من قلبي قللك، تعا شوف شو بيعمل نقص البروتين الحيواني: ضمور عضلات، ضعف مناعة، فقر دم، ضعف عظام...

- بس بس حاجة تكمل أنا معي ثلث رباع هالأمراض هي.

● لك إي عم حاكيك، يعني إنت لما تروح عالشغل بدل ما تصرف طاقة من هالأكل المفروض إنك تاخذو، عم تصرف من صحتك أكثر من هيك الشغل اللي عم تشتغلو، ببسوها «قوة العمل» اللي عم تصرفا... هي عم تاخدا عحساب عمرك!

- إي كل السوريين هيك، إلا الأكبر من

● كلفة حريرات الغذاء الضرورية في سورية
يومياً في سورية تحتاج 2400 حريرة



100 ألف ل. سن شهرياً



20 ألف ل. سن شهرياً

● استهلاك الفرد اليومي للحريرات عبر العالم



إفريقيا وسطي
2600 حريرة



العالم وسطي
2870 حريرة



الصين
3100 حريرة



الولايات المتحدة
3700 حريرة

4،5-

خسر السوريون أربع سنوات ونصف من أعمارهم الوسطية خلال ست سنوات، فبينما كان السوري يعيش وسطياً 70.7 سنة، أصبح يعيش 66.3 سنة.

3x

تحتاج الأسرة السورية إلى ثلاثة أجور وسطية تقريباً لتغطي تكاليف الغذاء والمشروبات الضرورية، وتؤمن لكل فرد منها يومياً 2400 حريرة متنوعة.

مشاريع الربط في آسيا الوسطى المياه مقابل الطاقة

دول آسيا الوسطى الخمس كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان، الجمهوريات السوفيتية سابقاً، تعيد اليوم بعضاً من روابط الماضي الاقتصادية، بعد التغيرات التي سادت المنطقة في التسعينات، فإنها اليوم تشهد بوادر تفاهات اقتصادية أولية، ولكن لا زالت بعيدة كل البعد عن حقبة التعاون السوفيتية بينها.

■ إعداد: رنا مقداد

تعتبر قضية الموارد المائية في منطقة آسيا الوسطى، إحدى أكبر المشاكل الرئيسية والمهمة للمنطقة، وبشكل خاص، ما يتعلق بحصص تقاسم الموارد المائية. وقد تم مؤخراً اتخاذ خطوات جديّة لمعالجة هذه المسألة، إلا أنها اقتضت فقط، على إبرام اتفاقات ثنائية بين كازاخستان وقيرغيزستان، في حين لم تصل دول المنطقة الخمس «كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان» إلى إجماع بينها حول المسألة. يحذر الخبراء بشكل متزايد خلال الأعوام الماضية، من أن حالة عدم التنسيق هذه، التي تتخذ لنفسها مكاناً في العلاقات، فيما بين الدول الخمس لمنطقة آسيا الوسطى، قد تهدد بشكل خطير بإشعال الصراع على المياه بين هذه البلدان. حيث إن آسيا الوسطى هي واحدة من مناطق العالم التي تعاني ندرة في المياه، وفي الوقت نفسه، تزرع الموارد المائية في شكل غير متناسٍ بين دولها.

الحلول السوفيتية: حل المشكلة من الجذور

هناك حالات كثيرة للإشارة إلى الحالة المتنامية من عدم العدالة في توزيع المياه في آسيا الوسطى، وعلى سبيل المثال، تقع قيرغيزستان وطاجيكستان عند المجاري العليا للأنهار، وهما دولتان غنيتان بالمياه، لكنهما تعانيان نقصاً حاداً في الطاقة. أما أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان، فهي دول مستهلكة رئيسية للمياه، غير أنها تعاني عجزاً مائياً. وما يسجل للحقبة السوفيتية، أنها قد عالجت هذا الموضوع بكثير من الذكاء والعدالة في أن واحد، إذ إنها وضعت نظاماً مركزياً دقيقاً وخصوصاً بتوزيع الطاقة المائية، تحصل بموجب دول المنبع ودول المصب على طاقة وفيرة. وكان المخطط السوفيتي بسيطاً، لكنه عالج المشكلة من جذورها: حيث كانت طاجيكستان وقيرغيزستان تجمعان المياه في خزانات «نوريك» و«توغتول» و«كايراكوم»، حتى يأتي الصيف، فتستخدم المياه لتلبية احتياجات الري في أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان. وتحصل طاجيكستان وقيرغيزستان في المقابل على الكهرباء والغاز خلال فصل الشتاء.

تفكك الاتحاد: النزاعات إلى الواجهة

إلا أنه، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، انهار هذا النظام المائي، ووجدت قيرغيزستان وطاجيكستان نفسيهما في ظروف غير

مواتية، إذ أصبحتا تشتريان الكهرباء من دول المصب مقابل المال، وبقينا تعطين هذه الدول المياه مجاناً. وأخيراً، قررت طاجيكستان وقيرغيزستان أن يصبح لديهما اكتفاء ذاتي من الطاقة، عن طريق بناء سد «روجون دام» على نهر «فاخش»، ومحطة «داشتي-جوم» للطاقة الكهرومائية على نهر بانج في طاجيكستان وسدي «كامباراتا» على نهر نارين في قيرغيزستان. وأشار ذلك احتجاجات قوية من المستهلك الرئيس للمياه في المنطقة، أي: دولة أوزبكستان، التي خشيت أن تؤدي مشاريع «كامباراتا» و«روجون» إلى الحد من فرص حصولها على المياه، وأن تسبب أضراراً بيئية واقتصادية كبيرة. وعلى الصعيد البيئي، ينقل سد تدفق المياه على جانب أوزبكستان من بحر آرال. أما على الصعيد الاقتصادي، فتتكد أوزبكستان خسائر في زراعة القطن، وهي القطاع المستهلك الرئيس للمياه في البلاد. ومع ذلك، فإن محطات الطاقة الكهرومائية التي بنيت في قيرغيزستان وطاجيكستان ستكمل تصدير أوزبكستان للكهرباء إلى أسواق جنوب آسيا الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وعلى الرغم من انتقاداتها، لا تسعى أوزبكستان إلى تفاوض يستهدف إيجاد توازن مقبول في المصالح. وأية مفاوضات في المنطقة لا تزال تعتمد شكل أساسي على الثنائية بين الدول، على رغم أن كل دولة تدرك أن تحقيق التوزيع المعقول للمياه، يلزم الدول الخمس في آسيا الوسطى بإجراء مفاوضات جماعية في ما بينها.

كان المخطط السوفيتي بسيطاً حيث تخزين طاجيكستان وقيرغيزستان المياه للدول الخمس وتحصلان على الكهرباء والغاز بالمقابل

حلول كازاخستانية مؤقتة

ثمة قضية أخرى مهمة جداً، وهي استخدام المياه في المنطقة. ففي ظل ندرة المياه في الدول الواقعة في اتجاه مجرى الأنهار، تفكر الدول ملياً بطريقة استخدام المياه. فدول آسيا الوسطى تستهلك مزيداً من المياه للفرد أكثر من الدول الأخرى في العالم. على سبيل المثال، يبلغ استهلاك تركمانستان وأوزبكستان من الماء أكثر بضعفين من الولايات المتحدة. وعشق آباد، عاصمة تركمانستان التي يبلغ عدد سكانها 700 ألف شخص، تستهلك مياهاً بما يعادل استهلاك شيكاغو، التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين شخص.

ويظهر النهج الأكثر منطقية لاستخدام المياه اليوم في كازاخستان «الموجودة في» نهاية الممر المائي والمضطرة للحفاظ على كل قطرة ماء». فعلى الرغم من انخفاض التدفق السنوي في نهر «سيرداريا» من أوزبكستان، أحييت كازاخستان الجزء الشمالي من بحر آرال. وزرعت في شكل واسع المناطق الجنوبية من البلاد التي تعتمد طريقة الري بالتنقيط لتوفير المياه.

الربط حلٌ وحيدٌ

تمكنت كازاخستان مؤخراً، من التوصل إلى اتفاق مع قيرغيزستان لتبادل الكهرباء «بالسعر الاعتيادي». ووفق الاتفاق، تقدم قيرغيزستان الطاقة إلى كازاخستان في شهر آب المقبل، ثم تستعيدّها في الخريف. وتطلق قيرغيزستان المياه في محطة «أوتش-كورغانسك» للطاقة الكهرومائية بكمية 350

متراً مكعباً في الثانية، لتلبية الاحتياجات الزراعية في كازاخستان. وفي الواقع، استُعيد نظام المقايضة في شكل جديد: المياه مقابل الطاقة. وهذا النوع من النهج، لم يُستخدم حتى الآن من قبل أوزبكستان في مفاوضاتها مع الدول المجاورة. حيث تفضل طشقند مذكرات الاحتجاج أو العمليات العسكرية، كما حدث أخيراً في مجال «أونجار-توو» في منطقة جلال آباد في قيرغيزستان، حيث نُشرت على الجانبين قوات كلتاهما من الشرطة، وأشعلت التوترات الحدودية بين الجارتين، النزاع حول حقوق استخدام خزان «أورتو-توكيو» الذي يزود الدولتين بالمياه. وهذا الخزان الذي شُيد في الحقبة السوفيتية، كان موضوع نزاع بين قيرغيزستان وأوزبكستان، منذ حصول الدولتين على استقلاليهما. ومن المحتمل جداً أن تكون في انتظار أوزبكستان صراعات مماثلة، إذ أن طاجيكستان تنفذ مشروعاً لبناء محطة روجون لتوليد الطاقة الكهرومائية، وأوزبكستان لا ترغب بذلك. حان الوقت لأن تعترف البلدان الخمسة، بضرورة الترابط بين الدول واستخدام قدراتها ليس فقط من أجل مصالحها، لكن أيضاً لمصلحة جيرانها، لضمان التنمية في المنطقة ككل. ويحقق إنشاء اتحاد دول آسيا الوسطى هذا الهدف، ويمكن أن يكون هذا الاتحاد الآن المكان الوحيد القادر على إيجاد توافق في الآراء بين الدول كلها. واستناداً إلى الوضع في الربع الأخير من القرن، لا بد من استعادة معقولة لتوازن المياه - الطاقة.



«يا فرعون من فرعنك»؟



ذرائع مجبوجة

المستهلك من الناحية العملية أصابه الملل من تكرار الذرائع التي تساق حول الأسعار ومبررات ارتفاعاتها والتذبذب فيها، اعتباراً من سعر الدولار الملعون، مروراً بأسعار المحروقات، وليس انتهاءً بأجور النقل وواقع الطرقات واليات العرض والطلب، طبعاً مع مبررات العقوبات والحصار، وغيرها الكثير من الذرائع الأخرى، بما في ذلك عمليات التصدير أو التهريب، والأهم أن الجهات الرسمية المعنية بحركة السوق وانسياب السلع والأسعار دورها محدود ويكاد يكون غائباً، فلا مواسم الخير نفعت، ولا شعارات تحسين مستوى المعيشة تمت ترجمتها، وواقع حاله يقول: إن معدلات استهلاكه تتناقص، حتى على مستوى الحاجات الغذائية الضرورية، ومستوى معيشتة يزداد تدهوراً وبؤساً وعوزاً. والمستفيد أولاً وآخر من كل ذلك طبعاً هم كبار حيتان السوق، الذين لم يعدموا وسيلة من أجل زيادة أرباحهم، على حساب المستهلكين، كما على حساب المستفيدين وبالسوق واليات، فالوفرة بالبضائع والخير بالمواسم هم من يحصدون نتائجها الإيجابية كأرباح إضافية في جيوبهم، على مرأى ومسمع الجهات الرسمية. ولعل عبارة الوزير: «لو وضعنا ألف مراقب لن يتم ضبط كل الأسواق»، فيها كل العبرة والصراحة والقول الفصل بهذا الصدد، فالترجمة العملية لها: أن فراغة السوق وحيتانه الكبار لم ولن يوجد من يرددهم أو يردعهم عن غيهم. فهل بعد ذلك من يستفسر حيال أنماط وأشكال «الفرعنة» السائدة والمتسيدة علينا وعلى حياتنا بتفاصيلها؟.

مهام نظرية

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اقتضت مهامها على إصدار نشرات أسعار مكانية لبعض السلع والمواد الغذائية بالاعتماد على آليات العرض والطلب في السوق، ورقابتها اقتضت على الإعلان عن السعر فقط لا غير، وتحرك دورياتها مرتبط بما يتم تسجله لديها من شكاوى من قبل المواطنين، مع تكرار مقولة «تعزير ثقافة الشكاوى»، وكفى الله المؤمنين شر القتال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الواقع العملي يشير إلى أن أعداد المراقبين المعنيين بالسوق وحركته ورقابته يعتبر ضئيلاً نسبياً، طبعاً مع عدم تغييب أوجه المحاباة والفساد وانعكاسها السلبي على الأداء والنتائج في الأسواق. فها هو وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يقول تحت قبة البرلمان، بحسب ما نسب إليه عبر بعض وسائل الإعلام منتصف شهر آذار الماضي: «حتى أكون صريحاً لو وضعت ألف مراقب لن يتم ضبط كل الأسواق.. مرجعاً السبب إلى موضوع ثقافة الشكاوى وتعامل المواطن مع ذلك».

أما السورية للتجارة وهي نظرياً ذراع الدولة باعتبارها «أداة التدخل الإيجابي في السوق»، فقد اقتصر دورها على ما تستجره من التجار غالباً من سلع وبضائع، الأمر الذي يعني أن أسعار صالاتها لا تختلف عن أسعار السوق بالنسبة للمستهلكين، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستفيد من هذه الصالات بالنتيجة هم التجار أنفسهم، فصالات المؤسسة تعتبر منافذ تصريف إضافية لسلع هؤلاء، مع احتفاظهم بهوامش أرباحهم طبعاً.

المتحكمين
بالإنتاج والعملية
الانتاجية
هم أنفسهم
المتحكمين
بالأسواق على
مستوى آليات
العرض والطلب
والسعر وهؤلاء
ينطبق عليهم
المثل القائل:
«يا فرعون من
فرعنك»!

بعض التقارير المعنية بحركة الأسواق تؤكد مؤشراتها النظرية إلى وجود انخفاض على أسعار بعض السلع، وخاصة بعض المواد الغذائية، في المقابل فإن واقع الحال في الأسواق ينفي هذه المؤشرات جملة وتفصيلاً، ليؤكد مرة أخرى أن حسابات الحقل والبيدر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، على المستوى النظري، تختلف عن حسابات أصحاب الأرباح، المتحكمين بهذا، وذلك، بالواقع العملي.

■ سمير علي

وهذه الأسعار تعتبر أسعار الحد الأدنى في بعض الأسواق الشعبية في دمشق، حيث ترتفع هذه الأسعار في بقية الأسواق، أو في المحال التجارية في الأحياء بحسب قربها وبعدها عن الأسواق الرئيسية.

حيتان الأسواق

لا شك أن معدلات الهطول المطري، التي زادت خلال موسم الشتاء، زادت نسبياً من معدلات الإنتاج الزراعي بشقيه، النباتي والحيواني، ولا شك أن الدراسات النظرية حول انخفاض أسعار السلع المرتبطة بهذا الإنتاج صحيحة، فالموسم يعتبر موسم خير افتراضاً، لكن لماذا لم ينعكس موسم الخير هذا إيجاباً على حركة الأسواق؟ ولماذا لم يلمس المستهلك أثر هذا الخير على مستوى انخفاض الأسعار ووفرة المواد والسلع؟

الجواب البسيط والمباشر: إن المتحكمين بالإنتاج والعملية الإنتاجية، هم أنفسهم المتحكمون بالأسواق على مستوى آليات العرض والطلب والسعر، وهؤلاء ينطبق عليهم المثل القائل: «يا فرعون من فرعنك»! فلا رقابة ولا ضوابط ولا منافسة، والنتيجة: أن مواسم الخير الفعلية والتي من المفترض أن تنعكس نتائجها الإيجابية على المنتجين والمستهلكين لم تغير من حالهم ومعاشهم، والمستفيد من هذه الوفرة والخير هم هؤلاء «الفرعنة الحيتان» وحدهم.

الدخول بفصل الربيع واقترب فصل الصيف، مع تزايد معدلات الهطول المطري خلال فصل الشتاء، تعتبر مقدمات لتحسن وزيادة معدلات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبالتالي وفرة بالعرض على بعض المنتجات، الأمر الذي سيؤدي افتراضاً إلى انخفاض بأسعار بعض المواد والسلع المرتبطة بهذا الإنتاج، مثل: الحوم والخضار والفواكه والحشائش والحبوب ومشتقاتها.

أسعار متذبذبة

فهل انخفضت أسعار السلع المرتبطة بالإنتاج الزراعي فعلاً؟ واقع الحال يقول: إن أسعار هذه السلع على حالها من التذبذب، بل إن بعضها ارتفع عما كان عليه سابقاً بدرجات متفاوتة!

البطاطا بحدود 400 ليرة - البندورة بحدود 400 ليرة - الباذنجان بحدود 350 ليرة - البامية بحدود 800 ليرة - الخيار بحدود 250 ليرة - جزرة البقدونس 25 ليرة - الحليب بحدود 250 ليرة - اللبن الرائب بحدود 350 ليرة - الجبنة البلدية بحدود 1400 ليرة - اللبنة بحدود 600 ليرة - الفروج منظف بحدود 1200 ليرة - شراحت الدجاج بحدود 1800 ليرة - شراحت بقر بحدود 4200 ليرة - هبرة الغنم بحدود 6000 ليرة - مسوفة الغنم بحدود 5500 ليرة..

الرأسمالية تدمر الأرض...

نحن بحاجة إلى حق إنساني جديد للأجيال القادمة



يشير الكاتب جورج مونبيوت في مقال له في صحيفة الغارديان البريطانية، إلى أن الشباب الذين خرجوا إلى الشوارع للتظاهر لهم كامل الحق: فمستقبلهم سرق، وأصبح الاقتصاد عبارة عن مخطط هرمي بيئي، يلقي التزاماته على الشباب وعلى الذين لم يولدوا بعد.

الاقتصاد التدويري الذي لا تضع منه المواد؛ ونهاية احتراق الوقود الأحفوري.

ولكن ماذا عن الأرض نفسها؟ في هذا العالم المكتظ بالسكان، تمنع ملكية الأرض بالضرورة ملكية الآخرين.

فالمادة 17 من الإعلان العالمي متناقضة، تقول: «لكل شخص الحق في التملك»، ولكن لأنه لا يضع أي حد على المبلغ الذي يمكن أن يمتلكه شخص ما، فإنه يضمن عدم امتلاك كل شخص لهذا الحق.

ويريد الكاتب أن يغيرها إلى ما يلي: «لكل شخص الحق في استخدام الممتلكات دون انتهاك حقوق الآخرين في استخدام الممتلكات». والنتيجة هي أن كل من يولد اليوم سيحصل على حق متساو في الاستعمال، أو سيحتاج إلى تعويض عن استبعاده.

فطريقة واحدة لتنفيذ ذلك، وهي من خلال الضرائب على الأراضي الرئيسية، المدفوعة في صندوق الثروة السيادية، ومن شأن ذلك أن يغير ويقيّد مفهوم الملكية، ويضمن أن الاقتصادات تميل نحو التوزيع، بدلاً من التركز.

هذه الاقتراحات البسيطة تثير ألف سؤال. ليس لدي كل الإجابات. ولكن يجب أن تكون هذه القضايا موضوع محادثات حية في كل مكان. إن منع الانهيار البيئي وانهيار النظام يعني تحدي أعق معتقداتنا.

تتحدث عن الأرض أو الجو أو الأنظمة الحية أو الأودية المعدنية الغنية أو معظم أشكال الثروة الطبيعية الأخرى، فمن الواضح أنه لم يعد هناك «كاف وجيد»، كل ما نأخذهُ لأنفسنا نأخذهُ من شخص آخر.

إذن ما الذي يجب أن يحل محله؟ يبدو لي أن المبدأ التأسيسي لأي نظام عادل هو أن أولئك الذين لا يزالون على قيد الحياة بعد، سوف يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها أولئك الذين هم على قيد الحياة اليوم.

للوهلة الأولى، يبدو أن هذا لا يغير شيئاً: تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «جميع البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق». لكن هذا البيان لا معنى له تقريباً، لأنه لا يوجد شيء في الإعلان يصرّ على أن جيلاً واحداً لا يمكن أن يسرق من الجيل التالي. وهذا يبدو كما يلي: «لكل جيل الحق المتساوي في التمتع بالثروة الطبيعية».

من الصعب الجدل حول هذا المبدأ، لكن يبدو أنه يغير كل شيء، فعلى الفور، يخبرنا أنه لا ينبغي استخدام أية موارد قابلة للتجديد تتجاوز معدل التجديد. لا ينبغي استخدام أي مورد غير قابل للتجديد لا يمكن إعادة تدويره بالكامل وإعادة استخدامه. وهذا يؤدي حتماً إلى نوبتين رئيسيتين:

الولايات المتحدة مع الهنود الحمر. وليس فقط يمكن للمستعمر محو جميع الحقوق السابقة، بل يمكنه أيضاً محو جميع الحقوق المستقبلية، وأنت بذلك تمنع جميع المطالبين في المستقبل من الحصول على الثروة الطبيعية بنفس الوسائل.

والأسوأ من ذلك أن «عملك» يشمل عمل أولئك الذين يعملون من أجلك، ولكن لماذا يجب ألا يكون الأشخاص الذين يقومون بالعمل هم الذين يكتسبون الحقوق؟

حتى لو كان من الممكن رفض الاعتراضات على ذلك بطريقة أو بأخرى، فما الذي يدور حول العمل الذي يحول بطريقة سحرية، أي شيء يلمسه إلى ملكية خاصة؟ لماذا لا تثبت حقل في الثروة الطبيعية من خلال التبول عليه؟ الحجج التي تدافع عن نظامنا الاقتصادي واهية وغزيرة.

ويطلب الكاتب بأن نزيلهم بعيداً، وسترون أن البنية بأكملها تقوم على النهب: النهب من الآخرين والنهب من الأنواع الأخرى والنهب من المستقبل.

ومع ذلك، وعلى أساس هذه العبث، فإن الأثرياء يدعون لأنفسهم الحق في شراء الثروة الطبيعية التي يعتمد عليها الآخرون.

ويحذر الكاتب من تبريرات «هناك ما يكفي، وجيد، مشترك بين الآخرين»، فاليوم، سواء كنت

■ إعداد وترجمة: رمان شيخ نور

ففي صميم النظام الرأسمالي، يوجد افتراض شائع: يحق لك الحصول على حصة كبيرة من موارد العالم بقدر ما تستطيع أموالك شراء، ويمكنك شراء أكبر قدر ممكن من الأراضي، أو مساحة كبيرة في الغلاف الجوي، أو العديد من المعادن، كما يمكنك شراء كميات كبيرة من اللحم والأسماك، بغض النظر عن الأشخاص المحرومين، إذا كنت تستطيع دفع ثمنها، فيمكنك امتلاك سلاسل جبال كاملة وسهول خصبة، ويمكنك حرق الكثير من الوقود كما تريد. فكل دولار يضمن حقاً معيناً على ثروة العالم الطبيعية.

ولكن لماذا؟ ما المبدأ الذي يساوي بين الأرقام الموجودة في حسابك المصرفي وحق امتلاك ما على هذه الأرض؟ فمعظم الأشخاص الذين أسألهم لا يستطيعون الإجابة عن هذا السؤال.

ويدي القانوني الإنكليزي ويليام بلاكستون: أن حق الرجل في «السيطرة الاستبدادية الوحيدة» على الأرض قد أنشأه الشخص الذي احتلها أولاً، ويمكن بعد ذلك تبادل هذا الحق مقابل المال، هذا هو الأساس المنطقي لمخطط الهرم الكبير، وهذا ما قامت به

وجدتها

د. عروب المصري



خدعة الوقود الحيوي

يعمل الإيثانول والديزل الحيوي على زيادة أرباح الشركات مع عدم القيام بأي شيء لحل الأزمات الاجتماعية والبيئية المتنامية في العالم. الرأسمالية هي صميم النظام الذي يضع تراكم الثروة فوق المصالح العامة للناس والكوكب. في مواجهة ذلك، يحاول الرأسماليون إيجاد طرق بديلة للاستمرار في جني أرباحهم، وأحد هذه الأساليب هو استخدام الوقود الحيوي. تم تسويق الوقود الحيوي من قبل الشركات متعددة الجنسيات والحكومات ومؤسسات الفكر والرأي كطريقة خضراء لإنتاج الطاقة. لأن هذه النباتات، كما تقول الحجة: محايدة بشكل فعال للكربون، وتمتص ثاني أكسيد الكربون من الجو، ثم تطلق نفس الكمية عندما تحترق. يمكن أن ينتج الوقود الحيوي الكهرباء لسيارات الدفع والطائرات ويستمر بشكل أساسي في السماح للنظام بالقيام بما فعله دائماً دون حدوث كارثة مناخية.

وفي كتابه المعنون «خدعة الوقود الحيوي»، الجوع بالحماية الكربونية الخضراء»، يجادل الكاتب أوغاستي يوهانس بأن رغبة الرأسمالية في مواصلة نظام التراكم هي ما يكمن وراء الدافع للوقود الحيوي، وليس إنقاذ الكوكب من الكارثة.

«الدافع الأساس لأولئك الذين يدعون إلى الوقود الحيوي ليس في حل نقص الطاقة والغذاء، أو الحد من تغير المناخ، بل يتمثل الهدف في حل فوضى الإنتاج الزراعي في الشمال العالمي، الذي نتج عن الثورة الخضراء وما ترتب على ذلك من تحول الزراعة إلى نظام لتصنيع الأغذية خلال النصف الثاني من القرن العشرين».

أنتجت الثورة الخضراء فائضاً من الحبوب للشركات الزراعية وتجارة الحبوب، وكانت هذه، بدلاً من شركات النفط التي دفعت في البداية فكرة الوقود الحيوي. أصبحت الدولة الرأسمالية المعاصرة مناصرة للوقود الحيوي من خلال تأثير المواد الغذائية والوقود الأحفوري على الشركات متعددة الجنسيات. تشمل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى، على دفع الوقود الحيوي كحل للمناخ وندرة الغذاء، وتشجيع للسياسات التي من شأنها تسهيل إنتاج المزيد من هذه المحاصيل.

«دعوة الاقتصاديين البيئيين لإعادة تصميم الرأسمالية بطرق، مثل: إقامة توازن ديناميكي حراري بين ما هو ممكن من الناحية البيولوجية المادية، وما هو مرغوب أخلاقياً واجتماعياً ونفسياً من طوباوية البرجوازية الصغيرة الرومانسية».

القضية الأخرى هي فيزياء بسيطة. إن زيادة كميات الوقود الحيوي اللازمة لتوليد الطاقة، والمواد الغابات التي اقترحها مؤيدوها تتطلب إزالة الغابات بشكل هائل، وكميات هائلة من المياه، ولأن إنتاج الوقود الحيوي ومعالجته ونقله، يستخدم الكثير من الطاقة، ويسهم بكميات كبيرة من الكربون في الغلاف الجوي.

واشنطن تنزّ عفتها... ليبيا بقعة أخرى!



مع تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية دولياً عن مختلف الملفات، وهزّانها السياسية والاقتصادية والعسكرية، من فنزويلا إلى سورية إلى كوريا فإلهند وباكستان، ومع كل خطوة للخلف، تستعر واشنطن لتصعيد ملف دولي آخر جديد في محاولة تعقيد الأوضاع، وتنازيم الساحة الدولية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، آخرها بعد فنزويلا في الشهرين الماضيين، ليبيا اليوم.

تشهد ليبيا منذ 2011 أزمة سياسية عسكرية عميقة ومعقدة جداً، أدت إلى انهيار الدولة وانقسام الساحة السياسية بشكل أساسي بين حكومتين متنازعتين يقودها فرقاء ليبيون، هما: «حكومة الوفاق الوطني» في غرب ليبيا، بقيادة فايز سراج والمليشيات المنضوية بغطائها، والحكومة الموازية في الشرق، يدعمها مجلس النواب و«الجيش الوطني الليبي» بقيادة خليفة حفتر.

لا حل عسكرياً

إن الوضع الليبي وظرفه محلياً ودولياً منذ بداية الأزمة وحتى الآن، لا يتيح مجالاً لأي من الأطراف بحله عسكرياً، الأمر الذي دفع بروسيا والأمم المتحدة إلى الضغط باتجاه الحلول السياسية والحوار، الأمر الذي أثمر بضعة خطوات مبدئية في السنين الماضية، حيث جرت عدة اجتماعات ثنائية لكل حكومة منهم مع الأطراف الدولية، تم التوصل فيها إلى سبل تهدئة أولية واتفاقات بالحد الأدنى لدفع الأوضاع نحو الاستقرار، تهديداً للصل على آلية حل سياسي يؤمن وحدة البلاد وشعبها... وليتجلى بوضوح، كأي من الملفات الدولية الأخرى المتشابهة بخطوطها العامة، الدور الأمريكي في عرقلة هذه المساعي عبر ذراعه الممتدة من خلال الدول الأوروبية نفسها، وبتبني للمتابع للتطورات الليبية أيضاً، مدى عمق الاختراقات الحاصلة داخل الحكومتين، وتأثيره على القرارات السياسية والعسكرية المتخذة منهما، بتوقيته وتصعيدها، لتظهر كتحداً يضرب أي تقدم سياسي.

تقسيم أم استدامة اشتباك؟

يجري الحديث منذ سنين عن تقسيم ليبيا إلى دولتين أو أكثر، لكن ما يجري هو غير ذلك، إنّ هذا الأمر مرتبط بأزمة المركز الرأسمالي، فلو أنّ هذه الأحداث الليبية بسينيتها الثماني جرت قبل عشرين سنة على أقل تقدير، لتم إنجاز التقسيم وإعلانه بسنّة الثالثة، الأمر اليوم غير ذلك، فمستوى الأزمة الرأسمالية والخطر الذي يترصد لواشنطن، لا يسمح بأية حالة استقرار بأي ملف دولي، ولو كانت عبر «التقسيم»، والحالة الليبية مثلاً، حيث الأساس العسكري والسياسي موجود منذ حين، لكن مستوى أزمة واشنطن من جهة، والانقسام الحاصل داخل إدارتها، لا يسمح ولا يريد سوى استدامة الاشتباك والحرب، ليس في ليبيا وحدها، بل وفي الملفات الأخرى، فالحال اليوم ليست بالتقسيم ضد وحدة البلاد، بل باستدامة الحروب ضد إخمادها.

الوضع الليبي وظرفه محلياً

ودولياً منذ بداية الأزمة وحتى الآن لا يتيح مجالاً لأي من الأطراف بحله عسكرياً

ملف دولي - هزيمة - ملف جديد

إذا نظرنا لأخبار الملفات الدولية منذ بداية سنة 2019 وحتى الآن نرى الآتي: الملف السوري موجود على طول الخط، الملف الكوري برز مؤقتاً ثم عاد ليهدأ، تبعه الملف القديم الجديد الهندي-الباكستاني ثم هدأ أيضاً، تلاه الملف الفنزويلي بكل تصعيده وأيضاً هدأ، واليوم الملف الليبي الذي انطلق بعد كل فشل لواشنطن في الملفات السابقة، بعد أن أعلنت قوات «الجيش الوطني الليبي» بقيادة خليفة حفتر إطلاق عملية تحرير طرابلس، ضمن تصعيد عسكري كبير وخطير، نشبت على إثره معارك عسكرية على تخوم العاصمة الليبية، أخذت بالاتفاقيات السياسية الحاصلة قبل ذلك، وهو الهدف المراد تحقيقه... لكن كأي من الملفات السابقة: سوف يهدأ أيضاً، لتستمر عمليات الحلول السياسية بالمضي

لأمام على حساب محاولات التصعيد والتوتر.

حالة احتضار

هذه الملفات اليوم، بشكل ظهورها وتهافتها بين الحين والآخر، تعبّر عن تطهير التوازن الدولي الجديد لمخلفات وعفن التوازن القديم بقيادة واشنطن، وكل ملف منها يمثل حالة نزّ للأذرع الأمريكية المتعفنة الموجودة داخلها، والتي لا حاجة لبرتها مباشرة، الأمر الذي تعمل وفقه القوى الدولية الجديدة، فالمرض الحاصل داخل المركز بانقسامه واقترب انفجار الأزمة المالية وخلافاته مع حلفائه كفيّل عبر تطوره بتماوت هذه الأذرع... وما تفعله القوى الجديدة الصاعدة هو: تهدئة آثار حالة الاحتضار هذه.

فضيحة دانسك بنك! لا علاقة بين الأخلاق والفساد



عماد بيضون

وعلىنا كشعوب دول العالم الطرفي التعلم منهم ومن أخلاقهم الرائدة، لكي نصل إلى أعلى مستويات التحضر الكمالي والنهوض الاقتصادي، وعادة تصحب نظرية الأخلاق النظريات النفسية لمعالجة أسباب الفساد في مجتمعاتنا الطرفية، دون إي ذكر أو تلميح لطبيعة النظام الرأسمالي المبنية في إحدى أهم جوانبها على الفساد، وطبعاً لا تختلف كل هذه النظريات مع نظريات التنظيمات المتطرفة والإرهابية فهي تتطلق من معالجة الحالات الأخلاقية كما يسموها علاج هموم ومشاكل الأمة.

فضيحة دانسك بنك هل تنهي النقاش!

بحسب وكالة رويترز بالألمانية فإن دانسك بنك من خلال فرعة في استونيا قام بتحويلات مالية بحوالي 243 مليار دولار على شكل

طالما عزا منظرو الرأسمالية الفساد الاقتصادي لفساد الأخلاق، فأخلاق مجتمعاتنا الطرفية، وكما يسمونها هم النامية، أو الفقيرة، أو أياً شئت، أخلاقنا الفاسدة وترينتنا التي تحتاج لتقويم أعوجاج بينما يعجز الغرب المتحضر* بالأخلاقين والفاضلين.

غسيل أموال تعود في معظمها لفاسدين روس، ومن دول الاتحاد السوفيتي السابق، ويتورط في القضية حسب الوكالة «سويد بنك» ودويتش بنك» بحكم أنّ الأخير مسؤول عن العمليات البنكية في أوروبا. الفضيحة أيضاً لها علاقة بمحامي الرئيس الأمريكي بول مانفورت المتهم بتحويل أموال دون علم السلطات الأمريكية طبعاً، إلى الآن تم إقالة المديرية التنفيذية في سويد بنك ودانسك بنك، وتم فتح تحقيق داخلي في البنكين حول القضية بعد أن نشر التلفزيون السويدي عبر برنامج الصحافة الاستقصائية الوثائقي، يثبت تورط البنكين بقضايا غسيل الأموال، والتهرب الضريبي بحسب موقع الكمبوس بالعربي، الواضح أن فتح القضية في الوقت الحالي وزج اسم روسيا فيها هو أمر مسيس، وله دلالاته في محاولة لإخضاع الفساد في دول الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا، في

محاولة للضغط على روسيا من خلالها، حتى تغير روسيا مواقفها من القضايا الدولية، وهذه القضية أكبر من محاولة الكشف عن الفساد الذي يبدو أنه لا يعكس موقع السويد والداينمارك على رأس قائمة الدول غير الفاسدة، بحسب قائمة الشفافية العالمية، ولولا التسييس الواضح لظلت

هذه القضية مغلقة، مثلها مثل مئات قضايا المازلات الضريبة، وغسيل الأموال المتدفقة من أماكن الحروب والزراعات التي تنتجها الرأسمالية كطبيعة بنوية لا علاقة للأخلاق بها، ولا للمراكز والأطراف، قضية دانسك بنك تثبت بلا ريب وبدون شك: أن الفساد سواء في بلدان الأطراف أو المراكز هو عملية

بنوية وجزء رئيس لإعادة توزيع الدخل الناشئ عن الحروب والعارية وتجارة الأعضاء وسرقة القطاع العام. وأموال الشعوب من خلال فاسدين مرتبطين عضواً في دول الأطراف مع فاسدين ومجرمين من دول المركز، للتربح البسيط والسهل دون حسيب ولا رقيب.

الجزائر: أسئلة مكررة بانتظار إجابات جديدة



تجاوزت الحركة الشعبية في الجزائر امتحانها الأول بنجاح، متمسكة بالسلمية ورفض التدخلات الخارجية ورفض أي انقسام على أسس قومية أو دينية أو طائفية. وعلى أهمية هذه المبادئ، لكنها لا تجيب عن جملة الأسئلة الأكثر تعقيداً التي لم يجر حلها عملياً حتى الآن، وحتى في الإطار النظري يصعب القول: إن هناك إجابات ناجزة عنها...

السؤال الأهم والأكثر إلحاحاً: ما هي الخطوة التالية بعد إعلان الاستقالة؟ ومن هذا السؤال تتوالد مجموعة أسئلة عملية ونظرية: ما هو الموقف من الجيش؟ هل ينبغي البقاء بالشارع، كيف وإلى متى؟ كيف ستتم عملية تغيير النظام؟

أولاً: التغييرات الشكلية

تعلمت الحركة الشعبية الجزائرية من التجربتين المصرية والتونسية أن تغيير الرئيس لا يعني تغيير النظام، بل في الحالتين سألتي الذكر فإن تغيير الرئيس كان التفافاً على الناس لإبقاء النظام نفسه، بفساده وبمنظومته القمعية وبمنظومة علاقاته وارتباطاته الدولية نفسها. ولذا فإن الحركة التي أنجزت خطوة في إطار عملية التغيير، تظهر حرصاً شديداً على متابعة الطريق حتى نهايته، حتى الوصول إلى التغييرات العميقة والجزرية المطلوبة، وهذا بحد ذاته تطور مهم في وعي ونضج الحركة.

ثانياً: الموقف من الجيش

الموقف الذي اتخذته قيادة الجيش الجزائري بوقوفها إلى جانب المطالب الشعبي الداعي إلى امتناع بوتفليقة عن الترشح لعهدة جديدة وصولاً إلى استقالته، وبالأحرى إقالته، أعاد إلى أذهان الجزائريين الصورة المصرية التي كان من إيجابياتها تجنب البلاد الدخول في صراع دموي واسع، ولكن من سلبياتها الظاهرة أنها كرست النظام السابق، واستكملت طريق «تطوره» الطبيعي نحو مزيد من الفساد وإضعاف الدولة وتآزيم المجتمع.

بحكم هذه المقارنة، يظهر طرحان منطرقان، الأول: يدعو نحو ثقة مطلقة بالجيش تصل حد تسليمه زمام إدارة المرحلة اللاحقة. والثاني: يدعو إلى التشكيك به بشكل مطلق يصل إلى حد مناصبته العداء استباقاً لسيناريو «حكم العسكر».

السلوك العملي المطلوب لتحقيق عملية التغيير لا يزال غير واضح المعالم بشكل كامل، ولكن الأكيد في هذه المسألة الرئيسية والحساسة، أمرين، الأول: أن مؤسسة الجيش هي في نهاية المطاف إحدى مؤسسات النظام الجزائري المطلوب تغييره. والثاني: هو أن مناصبة مؤسسة الجيش العداء سيمنع عملية التغيير، وسيفتح الباب أمام شتى أشكال الفوضى.

بكلام آخر، يمكن القول: إن السلوك العملي الصحيح يقع بين الحدين المتطرفين، فالتسليم للجيش لا يمكن أن يكون ضماناً للتغيير، ومعاداة هي ضمانة أكيدة لتعقيد وإطالة عمر عملية التغيير.

ثالثاً: هل ينبغي البقاء في الشارع؟

متابعة النقاشات الجارية بين الجزائريين، تسمح بالقول: إن الموقف السائد تجاه الجيش هو موقف متوازن بعيد عن الحدين المتطرفين، والمؤشر الأكثر أهمية على ذلك هو الطرح المركب الذي يجري تقديمه؛ فمن جهة هناك تعبير واضح عن تقدير الحركة لموقف الجيش منها ومن الرئيس بوتفليقة، ومن جهة ثانية هناك إصرار على متابعة الحركة حتى الوصول للتغيير المطلوب. وفي عقول وقلوب الجزائريين نخوف محق من الالتفاف على حركتهم عبر تغييرات شكلية، الأمر الذي يدفعهم رغم تقديرهم لموقف الجيش إلى الثقة بأنفسهم فقط، ويجري التعبير عن ذلك بالدعوات القائلة بضرورة البقاء في الشارع حتى الوصول للأهداف.

ما ينبغي الانتباه له ضمن هذا الطرح، أن الالتفاف على الحركة ممكن حتى وهي تملأ الشوارع، هذا ما جرى فعلاً في أماكن عديدة في أوروبا الشرقية وفي البلدان العربية. ولذا فإن مقولة البقاء في الشارع يمكن أن تكون صحيحة فقط إذا لم تؤخذ بحرفيتها... أي: أن المطلوب هو استمرار تطوير الحركة ورفع درجة تنظيمها ووعيها، وتوسيع أشكال تعبيرها وضغطها لتحقيق التغيير، وليس فقط بقاءها ضمن شكل المظاهرات. هذا لا يعني التخلي عن شكل التظاهر، ولكنه يعني الالتفات السريع نحو تطوير الأشكال الأخرى، وخاصة الأشكال المرتبطة مباشرة بالواقع الاقتصادي الاجتماعي، أي: اشتغال العمال والموظفين على تنظيم صفوفهم والبدء بوضع البرنامج الملموس لعملية التغيير.

رابعاً: برنامج التغيير

إن من السمات التي باتت واضحة ومكررة في شتى أنواع الثورات المضادة، السلمية منها وغير السلمية، هي اختصار برنامج التغيير ضمن

الحقل «السياسي- الديمقراطي» العام، وتغييب الجوهر الاقتصادي الاجتماعي، بل والهجوم الشديد على كل من يقول بجوهرية النضال من أجل التغييرات الاقتصادية- الاجتماعية، ومحاولة تخفيف طروحاته، وصولاً إلى اتهامه بأنه «إصلاحي» بمقابل «ثورية وجذرية» من يضعون الأولوية الأولى والوحيدة في التغييرات السياسية والقانونية والديمقراطية العامة.

إن كل دعوة لتحديد البرنامج الاقتصادي الاجتماعي أو للتقليل من أهميته ينبغي لها أن تفهم بطريقة واحدة من الحركة الجماهيرية على أنها جوهر عملية إعادة إنتاج النظام التي يقودها فاسدون ضمن أو فاسدون خارج، والهدف هو خلق شكل جديد للنزب القديم نفسه عبر تحاوص ما بينهما. ولذلك فإن دفع البرنامج الاقتصادي الاجتماعي للتغيير إلى الواجهة هو كلمة السر الأساسية التي تقطع دابر أية محاولة للالتفاف على الحركة أي كان مصدرها...

خامساً: التغيير عملية طويلة ومتدرجة

بين الطروحات الأكثر خطورة التي تروج لها جهات تدعي أنها «يسارية»، وبشكل خاص التروتسكية منها، هي تلك الطروحات التي ترفض بشكل استباقي أي: تدرج في عملية التغيير، بل وتحاول دفع الناس إلى موقف معاد للجيش بشكل استباقي، مصرة في الوقت نفسه على البقاء في الشارع ضمن شكل التظاهر البسيط فقط، ودون أي حديث جدي عن ضرورة دفع البرنامج الاقتصادي الاجتماعي إلى الواجهة، بل التركيز على حديث عام عن «مجلس تأسيسي» هو أقرب إلى «مجلس قيادة ثورة» وبالأحرى «مجلس قيادة انقلاب»، وأن كل هدف آخر سيجري تحقيقه بعد الوصول إلى هذا «المجلس».

إن كل دعوة لتحديد البرنامج الاقتصادي الاجتماعي أو للتقليل من أهميته تفهم على أنها جوهر عملية إعادة إنتاج النظام التي يقودها فاسدون

إن مجرد ضلوع التروتسكيين و«أمميتهم الرابعة» في هذا الطرح، يرسم حوله إشارات استفهام كبرى، وهم الذين سبق لهم أن دعموا شتى أشكال الثورات الملونة في أوروبا الشرقية التي دمرت دولها وحولتها إلى تابع ذليل وفقير على أبواب الغرب. ولكن بغض النظر عن أصحاب الطرح، لا بد من الانتباه إلى جملة من النتائج التي باتت من غير الممكن السير خطوة واحدة إلى الأمام بالمعنى الثوري دون استيعابها:

- الثورات بشكلها القديم، سواء الذي جرى في الثورة الفرنسية أو في ثورة أكتوبر أو في كوبا، ليس قابلاً للتكرار بشكله الذي جرى فيه.

- إحدى المشتركات بين هذه الثورات، رغم التباين الهائل بينها، هي أن جهاز الدولة في عصرها كان لا يزال مجهزاً من حيث درجة تضخمه مقارنة بجهاز الدولة في أيامنا هذه، ولذا كانت عملية وصول الطبقة الجديدة إلى السلطة هي مفتاح عملية التغيير التي تمتد بعد ذلك سنوات طويلة حتى تحقق أهدافها.

- في عصرنا هذا، فإن وصول الطبقة الجديدة وممثليها إلى السلطة، هو أمر أشد تعقيداً بمراحل، والافتراض النظري الذي نعتقد أنه يستحق التجربة «يستحق بالتأكيد لأن تكرار التجربة نفسها في ظروف مختلفة مع انتظار النتائج نفسها مناقض لقوانين الحياة» هو بدء عملية التغيير بالتوازي مع استمرار سعي الطبقة الجديدة للسيطرة على السلطة. وبالأحرى، فإن بدء عملية التغيير بشكل تدريجي عبر تحقيق إنجازات جزئية هنا وهناك، وفي تحقيق إنجاز جديد كل يوم، وفي المجال الاقتصادي الاجتماعي خاصة، هو الطريق الأساسي لإنهاء مقاومة النظام القديم وتكبيله عبر انضمام جماهير أوسع وأوسع إلى برنامج تغيير تفصيلي، يتضح هو الآخر بشكل أكبر يوماً بعد يوم، وإنجازاً وراء إنجاز.

الصورة عالمياً

• على وقع هتافات

«جيش واحد،
شعب واحد»
خرج آلاف
المحتجين
السودانيين
في العاصمة
يوم السبت،
استجابة لدعوة
منظمي التظاهرات للتحرك نحو مقر الجيش،
حيث مبنى وزارة الدفاع. كما افتحموا «بيت
الضيافة».

• عقب اجتماع

لوزراء خارجية
مجموعة
«G7» أعلن
وزير الخارجية
الفرنسي: أن دول
المجموعة لم تتمكن حتى الآن من تجاوز
الخلافاً فيما بينها، والتي تتعلق بفضية
الصراع الفلسطيني «الإسرائيلي» وملف إيران.

• انطلقت

احتجاجات
«السترات
الصفراء» في
باريس للأسبوع
الـ 21 على التوالي
من ثلاث نقاط،
أكبرها من ساحة الجمهورية نحو لارش دو
لاديفانس، وقد ركزت شعارات هذا الأسبوع
على المستوى المعيشي والمطالبة بنظام
ضريبي عادل.

• أفادت مجلة

«Foreign
Policy»
الأمريكية: أن
إدارة الرئيس
الأمريكي، تبحث
احتمال خفض عدد

الدبلوماسيين الأمريكيين في أفغانستان
والعراق. وأضافت أن هذه الخطة تتفق مع
نية واشنطن لخفض تواجد الجيش العسكري في
الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

• أجرى وزيراً

خارجية
روسيا والأردن
يوم الأحد
مؤتمراً صحفياً
مشتركاً، مؤكداً
خلاله على عدم وجود
حل في سورية سوى الحل السياسي، وبما يخص
فلسطين أكد لأفروف أن حل الدولتين فقط
يضمن تسوية القضية الفلسطينية.

• قال النائب

في البرلمان
البولندي،
العضو في لجنة
تقدير قيمة
التعويضات، في حوار
مع صحيفة «WPolttyce»: أن بولندا تعزم
مطالبة ألمانيا بتعويضات مالية عن الخسائر
التي لحقت بها في الحرب العالمية الثانية،
بمبلغ يقدر بـ 900 مليار دولار.

حرب اليمن:

بريطانيا تهيئ السلاح.. والسعودية تطلق!



يصادف شهر إبريل الحالي مرور الذكرى السنوية الرابعة لشن السعودية وحلفائها الحرب على اليمن. وفيما يعيش مشعلو هذه الحرب واقعاً سياسياً وميدانياً شديد التآزم والغموض، تظهر الكارثة الإنسانية في اليمن بوصفها الثمرة الأكثر مأساوية لهذه الحرب. الأمر الذي بات يسلط الضوء على المنحى الإجرامي للضربات العسكرية السعودية، والأدوار الخفية للدول الداعمة لها.

■ هشام الاحمد

في البداية، لا بد من التذكير بأنه ومنذ انطلاق الهجمات الجوية السعودية والإماراتية بالإضافة إلى فرض الحصار الاقتصادي على اليمن، قتل ما يقارب 60 ألف يمني، معظمهم قضوا بالضربات الجوية للحلفاء، بالإضافة إلى تفشي المجاعة والأوبئة ووفاة حوالي 85 ألف رضيع حتى الآن من جراء ذلك. كذلك فإن 14 مليون مواطن يمني معرضون لخطر الموت بمختلف الأشكال، بحسب دراسات رسمية. وبالرغم من تجاهل الإعلام المستمر على مدى سنوات للازمات التي تسببت بها هذه الحرب، إلا أن تفاقمها وتحولها إلى «فضيحة» كبيرة محتملة في سجل مشعلي الحروب في العالم، بات يوجه الأنظار بنحو أكبر إلى طبيعة الأدوار المتبادلة في هذه الحرب بين السعودية وحلفائها.

بريطانيا في الكواليس
نشرت القناة الرابعة

البريطانية فيلماً وثائقياً قصيراً يكشف حقيقة الدور الذي تلعبه المملكة المتحدة في مساندة الضربات الجوية السعودية، ووفقاً لهذا الفيلم فإن خبراء فنيين بريطانيين لدى أكبر شركة عسكرية «BAE Systems» في المملكة المتحدة، «متعددة الجنسيات ومقرها لندن»، يعملون في قواعد جوية في السعودية، وأن هؤلاء هم الإدارة الحقيقية لحرب اليمن. وقال أحد العمال السابقين في الشركة، والذي غادرها قبل بضعة أشهر: أن القوات الجوية الملكية السعودية لا تجيد أصلاً تشغيل أسطولها من طائرات مقاتلة من طراز «Typhoon» بدون الخبراء البريطانيين. وأضاف: أن «مع كمية الطائرات التي حصلوا عليها «السعوديون» والمتطلبات التشغيلية، لو لم نصل إلى هناك خلال 7 إلى 14 يوماً، لما طارت طائرة مقاتلة في السماء».

كما كشف الفيلم

الوثائقي: أن لدى القوات البريطانية والأمريكية «ضباط اتصال» عسكريين في مركز العمليات الجوية السعودي في الرياض، للمساعدة على ضمان التزام السعوديين بـ «القانون الدولي الإنساني»، غير أن التباساً في دور هؤلاء ينعكس من خلال عملية الاستهداف السعودية، إذ أن معظم الغارات الجوية ليست موجهة من قبل مركز العمليات الجوية السعودي، ما يعني: أن «الأهداف لا يتم فحصها دائماً» لتشمل المدارس والمستشفيات والأهداف المدنية الأخرى.

التوقيات والخلاصات

لا ينبغي الركون إلى محتوى الفيلم الوثائقي المذكور على أساس أنه يعكس كل مجريات الجريمة المرتكبة بحق الشعب اليمني، بل هو يعكس جزئياً قيام بريطانيا بقيادة الحرب الفعلية، فيما ينفذ الطيارون السعوديون عديمو الخبرة دور «ضغط الزر» في المرحلة الأخيرة،

وهذا ما أشار إليه العامل السابق في شركة BAE بقوله أن «هناك من يحضر الدور بنسبة 95% «بريطانيا» ومن ينفذه بنسبة 5% «السعودية»».

يمكن الاستنتاج من محتوى هذا الفيلم عدة مسائل، منها: أن وجود ضباط بريطانيين وأمريكيين لضمان «القانون الدولي الإنساني» هو غطاء لحقيقة خوضهما لحرب فعلياً. لكن الأهم من ذلك، هو توقيت ظهور المعطيات التي تدّين القوات البريطانية، وهي بالأساس معروفة وغير صادمة للعالم، نظراً لقائمة الحروب والجرائم الطويلة في سجل المملكة المتحدة.

هذا التوقيت يشي بأن استفحال الكارثة الإنسانية في اليمن والتي دخلت مرحلة الموت الجماعي لملايين الجائعين اليمنيين، سيُدخل عملاً قريب السعودية وحلفاءها في مرحلة تراشق المسؤوليات عن ذلك، ولا سيما مع تعمّر ظهور أية نتائج عسكرية وسياسية مثمرة للحلفاء.

افتراس الأمازون..



«الذي يمرّ بفترة جمود» من جهة أخرى. لقد كانت نتيجة الأزمة تعزيز قوة رأس المال المالي وفرض حالة غير جيدة على طبقة القوى العاملة وعلى فقراء العالم. تمّ تآكل الحقوق التي حازتها الطبقة العاملة تاريخياً عندما أضعفت النقابات وابات القوانين منخورة. فلم يقتصر الأمر على ازدياد اضطهاد الجنس والعرق، ولكن امتد ليذكي نار الهجوم على التنوع البيولوجي. كانت استجابة الرأسمالية للأزمة في محاولة تعزيز النيوليبرالية وتشجيع نمط التراكم الافتراضي، الذي يركز الثروة العامة في يد قلة، وهي العملية التي سمّاها الجغرافي الماركسي دافيد هارفي: «تراكم الاستيلاء». وأطلقت شركات المناجم والتعدين حملة شرسة ضدّ الأصول الطبيعية في أماكن مثل البرازيل. وإن كانوا قادرين على احتكار السوق فيما يتعلق بهذه الأصول، فيمكنهم أن يطوروا أرباحهم ويحرقوا آثار الأزمة الرأسمالية القائمة. الانحياز اليوم هو: تحويل أمريكا اللاتينية، مرةً أخرى، إلى مورد للمواد الخام عوضاً عن السماح للقارة بتنويع نشاطاتها الاقتصادية. وستصبح أمريكا اللاتينية عبر هذه العملية معتمدة بشكل متزايد على الزراعة والتعدين. هناك عدّة خطوات إستراتيجية ستفتح الباب لهذا العدوان على اقتصادات أمريكا اللاتينية: الضغط للسيطرة على المواد الخام، ومن ضمنها: النفط. لهذا الأمر آثار مباشرة على ربحية الشركات التي باتت قادرة الآن على كسب عوائد هائلة عن استثماراتها الرأسمالية. زيادة تركيز الثروة والأرض بيد قطاعات أصغر وأصغر من المجتمع. تعديل هيكلية الدولة للتلاؤم مع المطالب الجديدة للتراكم الرأسمالي. الضغط لاستخدام موارد الدولة لضمان عمل قطاع الأعمال الخاص. ولهذا الأمر تأثير

وتحوي على 77% من محميات البرازيل. فيها خمس مياه العالم العذبة. تخزن الغابات الثرية والتربة في الأمازون كمية هائلة من الكربون الذي كان لولاها ليتسرب إلى الغلاف الجوي ويسهم في عدم استقرار كارثي في المناخ. وتعد الأمازون شبيهة بالأساطير بالتنوع الحيوي فيها. وفيها شعوب تسكنها منذ 11 ألف عام. وفيها المجتمعات التي يصل عددها إلى 351 مجتمعاً محلياً والتي تدعى «كويلومبولا Quilombola» وتمتد على 32% من مساحة البرازيل، وهي قد تشكلت من الأفارقة الذين هربوا من العبودية ما بين 1532 إلى 1888، ولا تزال قائمة حتى اليوم. وليست الأمازون برازيلية بكيبتها، فهي تمتد إلى كولومبيا والبيرو وفنزويلا. وهذه الدول، إضافة للبرازيل، هي من بين أكثر الدول تنوعاً حيوياً في العالم. ولدى بوليفيا والإكوادور وغويانا وسورينام أقاليم في الأمازون كذلك. ويعد التنوع الحيوي في هذه المنطقة أساس الحياة في أمريكا اللاتينية. إنّ عواقب تدمير الأمازون لن تكون محصورة بالبرازيل وحسب، بل ستمتد إلى كامل أمريكا اللاتينية، وبالتأكيد إلى بقية العالم. ووسائل هذا التدمير عديدة: زرع الغطاء النباتي، وقطع الأشجار وإحراق الغابات، والتعدي غير المنظم لحيوانات الرعي، وطرق السيارات ومحاصيل فول الصويا. وكذلك مشاريع التعدين والطاقة الكبيرة.

السياق الدولي

للأزمة الرأسمالية التي بدأت من الولايات المتحدة عام 2007 آثار عالمية. يمكن مقارنتها بأزمة 1870 وأزمة 1929، وهي الأزمات التي أجبرت الرأسمالية على إعادة ابتكار نفسها. والأزمة الحالية تأتي في زمن احتياج دولي، حيث الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها المهيمنين من جهة، والصين وكتلة بريكس

ليس العالم منعزلاً بعضه عن بعض. فالأعاصير والفيضانات والمناخ المتذبذب الذي نشهده اليوم ليس نتاجاً لدورة الحياة الطبيعية العادية، بل هو مرتبط بشكل لا يقبل الانفكاك بذوبان الجليد في القطب الشمالي، وبارتفاع نسب التلوث المميت في المحيطات والبحار المتنوعة، وتدمير الشعب المرجانية والغابات المطرية، وعلى رأسها الأمازون. ولأنّ الترابط بين هذه الحوادث لا ينبع من هنا وحسب، بل من كون المتسبب بها واحداً: الرأسماليون الذين ينهبون ثروات الكوكب. إنّ الرأسمالية نظام افتراضي لا يعرف كلمة نهاية، ولا يمكنه حتى لو أراد أن يتوقف عن نهب الطبيعة وتدميرها. وتعرض لكم اليوم قاسيون، ضمن سلسلة شاملة من مقالات: الهجمة الرأسمالية الشرسة على منطقة الأمازون في البرازيل وأمريكا اللاتينية عموماً. إنّ الأمازون شرياناً حيوي لا استمرار الحياة على الأرض، والنمط الذي تمارسه الرأسمالية بجميع تمظهراتها هناك، هي ذاتها التي تستخدمها في جميع دول الأطراف مع تغيير التفاصيل، ومن هنا كانت أهمية البحث في هذا السلوك الإمبريالي بشكل مفصل.

تدمير الكوكب.

لطالما كانت الأمازون في مركز الصراع بين القوى الكبرى التي تريد منح شركاتها الرأسمالية ميزة استكشافها واستخراج ثرواتها. يقع القسم الأكبر من الغابات المطرية في البرازيل، وهي التي تعرضت لضغوط كبرى للسماح للشركات الأجنبية بزيادة ثرائها المدمر. استجابت البرازيل للضغوطات الخارجية عبر المبادرات التي تسهل استكشاف المنطقة، مثل: الإعفاءات الضريبية والقروض العامة ومنح الأراضي والاستثمار العام في البنى التحتية. إنّ تدمير الأمازون قائم، على يد برازيليين وغير برازيليين على السواء، ومستمر عبر قطع الأشجار ونزع الغطاء النباتي وتحويل الأنهار والاستيلاء على الأراضي وذبح السكان الأصليين. وأصبح هذا التهديد للأمازون شديداً أكثر منذ «الانقلاب الناعم» في البرازيل عام 2016 والتوجهات اليمينية التالية له.

حقائق عن إقليم الأمازون

الأمازون هي أكبر غابة مطرية مدارية في العالم. تشكل 61% من مساحة البرازيل

■ بقلم: تريكونينيناك

تصريح وإعداد: عروة درويش

كتب إدواردو غاليانو في «الشرابين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»: «لطالما ولدت ثرواتنا الفقر عبر زيادة ثراء آخرين». لقد وصف غاليانو التاريخ الطويل لأمريكا اللاتينية، بدءاً من حقبة الاستعمار إلى الانقلابات العسكرية في السبعينيات. على مرّ التاريخ الطويل، تمّت سرقة ثروات القارة لصالح القوى الإمبريالية في أماكن أخرى «في أوروبا وأمريكا الشمالية». وكذلك لصالح الأوليغارشية المحلية. تمّ حرمان الأرض وساكنيها من ثروتهم. تمّ تحويل جميع الغابات والأنهار والتربة وما دون التربة من وضعها الطبيعي لتصبح مواد خام للتراكم الرأسمالي. كلما زادت الموارد، زاد معه النهب وزاد فقر الناس.

وفي مركز هذه القارة تقع الأمازون، أكبر غابة مطرية مدارية في العالم. تعدّ الأمازون مستوعباً رئيساً للتنوع البيولوجي - الجيني لكامل الكوكب، وتحوي على موارد معدنية هائلة. إن دمرت الأمازون، فسيتدمر الكوكب. إنّ نهب الأمازون يعني السير في طريق

والاستخفاف المدمر بالكوكب «1»

المال الذي حصلت عليه منه لاستيراد البضائع بأسعار أعلى بكثير.

لقد كان الاستغلال المبكر للامازون سعيًا وراء المطاط، وهو الذي تم استغلاله لإشباع النهم المفترس للثورة الصناعية. زودت الدولة البرازيلية الشركات العابرة للحدود الوطنية بمنصة تأخذ من خلالها ميزة استغلال الموارد. تم ترحيل أعداد هائلة من الناس في البرازيل إلى الامازون ليصبحوا قوة عاملة لاستغلال أشجار المطاط. وعندما تمكنت مزارع المطاط التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في آسيا توفير الطلب العالمي، تم نسيان عمال أشجار الامازون. ولم تتحكم البرازيل بالسوق، وكانت مجرد تابع للشركات العابرة للحدود الوطنية.

بعد الانقلاب المدني - العسكري عام 1964، احتلت الدكتاتورية كامل إقليم الامازون باسم الدفاع عن السيادة الوطنية. لكن كان الهدف الحقيقي هو احتواء العمال لمصادرة الأراضي بحيث تتمكن من إطلاق بيئة مناسبة لاستغلال الامازون. لقد نظر إليها على أنها «حدود الموارد الطبيعية» التي تم تسليمها مرة أخرى للشركات العابرة للحدود الوطنية. زادت هذه التكتلات من قوتها وسطوتها على مدى الأعوام. وكي نفهم ما حدث بشكل أفضل، علينا أن نقسمها تبعاً لمجال عملها:

التعدين والمناجم.

الصناعة - الزراعية واستغلال التنوع الحيوي.

العالم الطبيعي «ويشمل بناء السدود وسرقة العلوم المحلية للنباتات الامازونية».

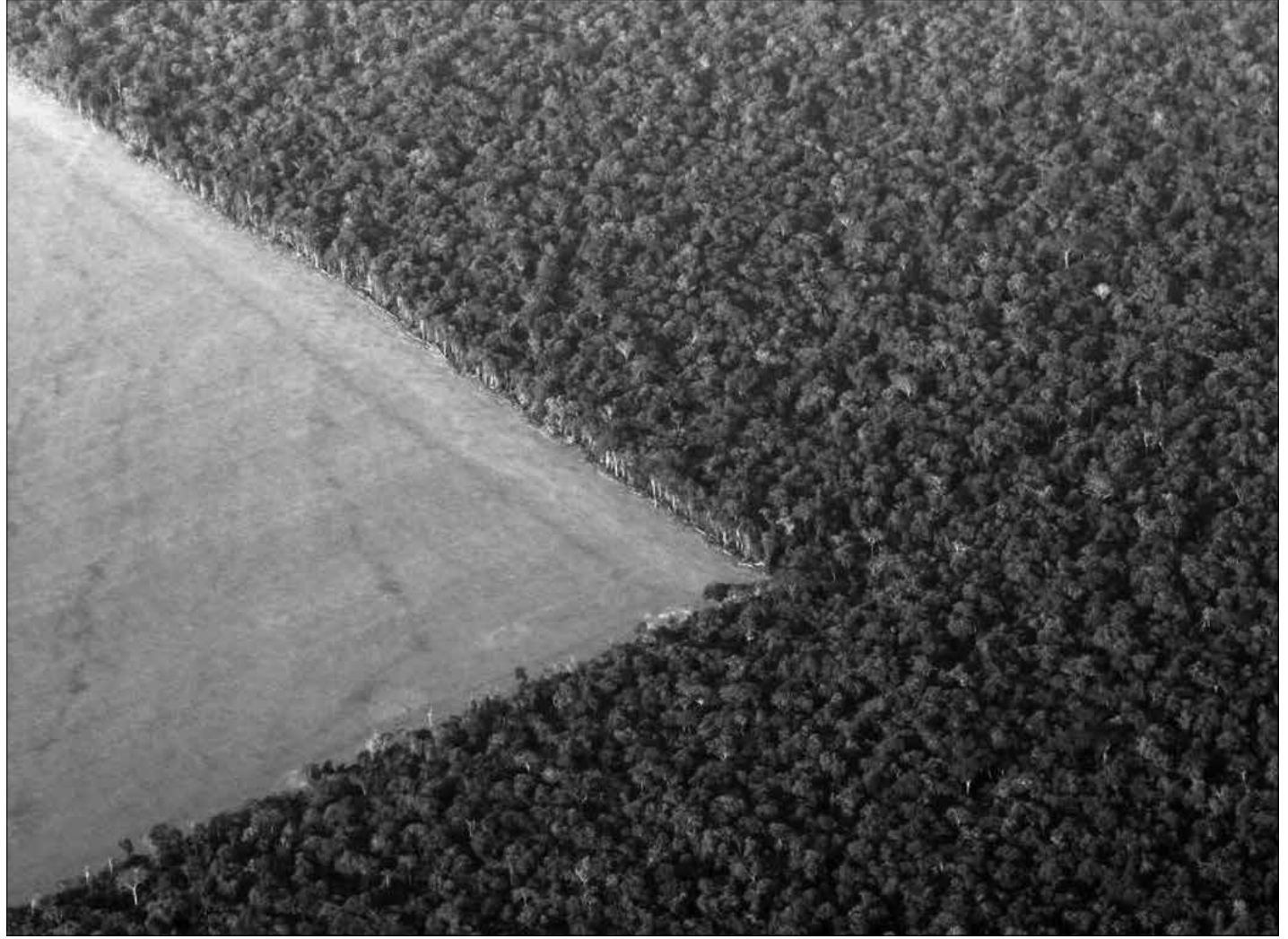
قتل المقاومة

لا يمكن أن يتم الهجوم على الامازون من قبل الدولة البرازيلية والشركات المتعددة الجنسيات دون مقاومة الكفاح الشعبي لحماية الحق بالأرض وقوانين العمالة العادلة، وكذلك للحفاظ على الثقافة وعلى تنظيم الناس الذين يعيشون في الامازون. تحافظ هذه المقاومة على الحقوق القديمة. لكنها أيضاً تتخيل مجتمعاً مختلفاً، مجتمعاً أرضه وقاطنوها محترمون، وتقدير قيمة التطور تتم بشكل جماعي. ويجب تخصيص الأرض بشكل عادل، ويجب ألا يتم نهب البيئة.

ليست هذه المقاومة بالجديدة، فالمقاومة لحماية الأرض والغابات قديمة، وهي المقاومة التي جلبت عواقب وحشية. فضمن هذا السياق تم اغتيال زعيمين: ويلسون بينيرو، رئيس نقابة العمال الريفيين «1980»، وتشيكو ميندر، رئيس نقابة عمال ريف

خابوري «1988». على مدى الأعوام استمرت عمليات القتل هذه. ففي عام 1996، تم اغتيال 19 عاملاً من حركة عمال الأرياف الذين لا أرض لهم «MST» في منطقة إسدورادو دوس كاراخاس. وفي عام 2005، تم اغتيال المبشرة الأمريكية دوروثي ستانغ، التي تنظمت مع عمال مقاومة قاطعي الأخشاب. وتم اغتيال جوزيه كلاوديو سيلفا، وماريا دي إسبريتو سانتو دا سيلفا وكثيرين غيرهم عندما أقدموا على مقاومة سارقي الأراضي.

ومنذ عام 2016، زادت اغتاليات زعماء الفلاحين بشكل كبير. في عام 2003، وهو العام الأول من ولاية إدارة الرئيس لولا، تم اغتيال 73 فلاحاً. ما بين عام 2003 وعام 2015، استمرت الاغتيالات بأعداد تتق ناقوس الخطر - فقد تم اغتيال ما بين 25 إلى 39 زعيم في ذات الفترة على يد قوى الصناعة - الزراعية. لكن الأرقام ازدادت بشكل أكبر حتى، لتصل إلى 50 عملية اغتيال في عام 2015، و61 عملية في 2016، ثم 70 عملية في عام 2017.



للجميع. أراد بولسونارو إلغاء وزارة البيئة، لكنه خشي من مدى استفزازية هذا العمل. فقام عوضاً عن ذلك بإعادة هيكلة الوزارة لإفراغها من قدراتها على تطبيق حماية البيئة. وتم إلغاء العديد من وظائف الوزارة، بينما تم تعليق أخرى، ونقل البقية إلى وزارات أخرى. لقد وصل إلى ما أراده دون إلغاء الوزارة، وجعلها غير فاعلة. وقد وضع على رأس الوزارة ريكاردو سالاس، وهو زعيم حركة «تعزيز البرازيل»، وهي التي تدعو إلى تحرير مصالح قطاع الأعمال من التشريعات المقيدة التي تمنع استغلال البيئة والعمال. علاوة على أن سالاس نفسه يواجه محاكمة مدنية لخرقه القوانين البيئية بإتلافه منطقة نهر تيته المحمية.

الامازون ومشاريع الاستغلال المفترسة
يتبع استغلال الامازون بشكل واضح نمط ما يسمى «الاستخراجية الجديدة - neo-extractivism». إنّه المفهوم الذي يصف إزالة كميات كبيرة من الموارد الطبيعية من بلد ما قبل أن تتم معالجتها لتصبح مواد أكثر تكريراً، أو لتتحول إلى بضائع. إن هذه الهوة التكنولوجية - حيث تم استغلال موارد البلدان، مثل: البرازيل وأخذها إلى الشمال العالمي - ما هي إلا استمرار لتاريخ طويل من سلب ثروات البلدان الطرفية. يتم إجبار الدولة التي تحوي الثروة على التخلي عنها لصالح مستعمرها السابقين الذين يملكون شبه احتكار للقدرة التكنولوجية لإنتاج وتكرير هذه الموارد. يتم إجبار المستعمرات القديمة على التخلي عن هذا الجزء من عملية الإنتاج، وبالتالي لا تجد خياراً سوى شراء المنتجات النهائية بأسعار أعلى بكثير. تجبر هذه الدول صاحبة المواد الخام على الاعتماد على السوق العالمية. لن يكون بيدها شيء عندها سوى بيع موادها الخام، ثم استعمال

عندما ترشح بولسونارو للرئاسة عام 2018، تحدث علانية عن نواياه التي تخدم الصناعة - الزراعية والتعدين، ليشمل ذلك نواياه بسحب التشريعات المقيدة وفتح الامازون أمام مصالح قطاع الأعمال. وقال بأنه سيسلم أراضي السكان الأصليين ومناطق الكويلومبولا والمحميات إلى قطاع الصناعة - الزراعية وملاك الأراضي ليستكشفوها ويستغلوها. لقد انكشف التزامه بالقضاء على الحركات التي تؤيد منع استملاك الأراضي وإلغاء اللوائح البيئية «ومن ضمنها الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية». وقال بأنه سيتم منح الأولوية لمشاريع البنى التحتية ولتمويل احتياجات قطاع الأعمال.

وحّد بولسونارو بين مصالح البرجوازية البرازيلية الوطنية ومصالح رأس المال الدولي «وبشكل خاص الفاشيين الجدد ورأس المال المالي». والهدف واضح: هزيمة الطبقة العاملة البرازيلية واستخدام أشكال استغلال العمالة الوحشية. نهب الموارد الموجودة في الأراضي التي تملكها المجتمعات على الشيوع، مثل: النفط والذهب والمياه والأرض، وكذلك الحد من التنوع الحيوي للبرازيل. خصخصة الثروة الاجتماعية الموجودة في صناديق التمويل العامة والشركات المملوكة للدولة وبقية القطاع العام «الصحة والتعليم». وهذه سياسة مباشرة لخصخصة الثروة العامة وإخضاع هذه المؤسسات لرأس المال المالي العابر للحدود الوطنية.

إعادة توجيه السياسة الخارجية للبرازيل من كونها تدعم إنتاج عالم متعدد الأقطاب، إلى داعمة لعالم تهيمن عليه مصالح الولايات المتحدة.

هندست رئاسة بولسونارو الكثير من التحولات المتعلقة بقضايا البيئة، بعضها كان مموهاً بشكل شرير، وأخرى كانت واضحة

مباشرة يخلّ بتوزيع عائدات الدولة على الخدمات العامة.

الضغط لتقويض الحقوق التي تم الفوز بها تاريخياً، والتي تقوي الطبقة العاملة. ولهذا تأثير مباشر على توزيع الدخل.

زيادة الفوضى في المجتمع، الأمر الذي يقود لتفشي تجارة المخدرات والنشاطات الاقتصادية غير الشرعية، وإلى زيادة العنف وعدم التسامح الاجتماعي وخصوصاً التمييز العرقي.

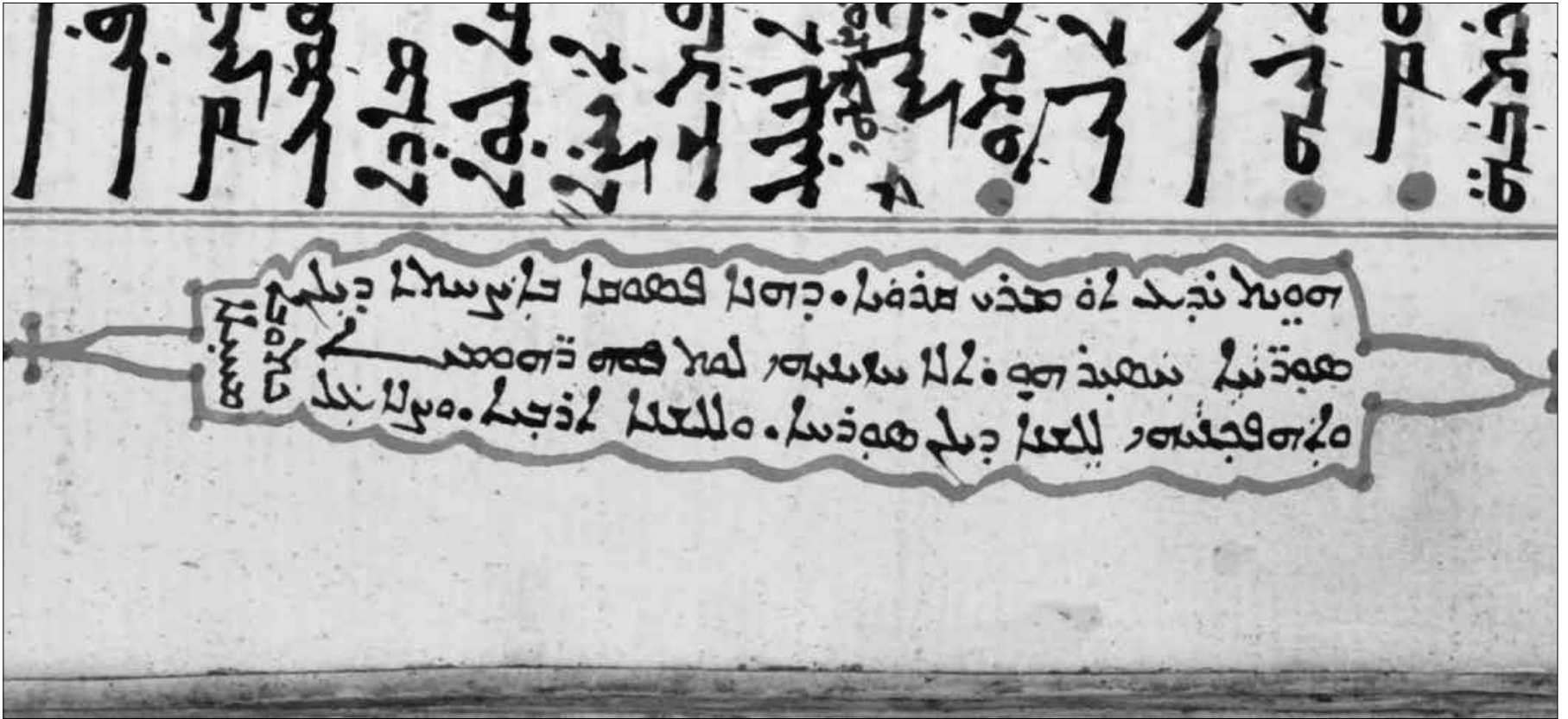
زيادة الهيمنة الإيديولوجية لليمين، ويشمل ذلك تعزيز طبقة مثقفي النيوليبرالية.

السياق الداخلي

تبعاً لكون البرازيل هي التي تحوي في أرضها أكبر مساحات الامازون، فهي التي ستنتظر لها بشكل خاص هنا. إن السياق البرازيلي الحالي يسوده الغموض، وضمن ذلك الغموض الخاص بحقوق العمال والحقوق الاجتماعية. لكن الشيء الواضح غير الغامض هو: أن كامل العملية السياسية منذ ما قبل 2018، قد تم تشكيلها إلى حد كبير بسبب الصراع على الامازون. فقد كان للنخب المحلية والدولية المرتبطة بقطاعات الصناعة - الزراعية والتعدين، دور رائد في حدوث الانقلاب الناعم الذي بدأ باتهام الرئيسة ديلما روسيف، ومحاكمة الرئيس لولا، وانتخاب جابر بولسونارو كرئيس في تشرين الأول عام 2018.

كانت جماعات الضغط في الكونغرس الوطني، التابعة لقطاع الصناعة - الزراعية، هي الداعم الأكبر لإدارة الرئيس مايكل تيمر «2016 - 2018». وبالمقابل، استطاعت جماعة الضغط الحصول على الكثير، مثل: تنازل الحكومة عن ديون هذا القطاع. لكن عدم شرعية تيمر منع قطاع الصناعة - الزراعية من تحقيق المزيد من مطالبه.

موجز تطور الفلسفة السريانية



نشأت الفلسفة السريانية في فترة أزمة وتفسخ المجتمع العبودي الروماني مع فترة انهيار المذاهب اليونانية والرومانية التي مثلت المرحلة العليا من تطور الفكر الفلسفي في المجتمع العبودي عامة. ولا يمكننا البحث في التراث السرياني بمعزل عن فلسفته وعلاقاتها المتبادلة مع الفلسفات الشرقية الأخرى، وتطورها أخيراً في عصر الأقطاع.

■ آلان كرد

دور اللغة السريانية

يرتبط باللغة السريانية تراث فلسفي، هو مزيج من الأفكار المسيحية والأفلاطونية الجديدة والفيثاغورية المحدثّة والتأثيرات الحضارية البابلية والأشورية والأرامية والعربية والفارسية واليونانية والرومانية وغيرها.

أما عصرها الذهبي، فكان بين القرنين الرابع والسابع الميلادي «امتد تأثيرها حتى القرن الثالث عشر»، وتميزت تلك الحقبة بوفرة الإنتاج في الفلسفة والطب والفلك والرياضيات والعلوم الطبيعية والأدب والتاريخ والترجمة وقواعد اللغة والخط السرياني. وكانت لغة للعلم والفلسفة والتجارة، لذلك يشكل التراث السرياني اليوم أحد أهم المراجع حول تطور الأفكار الفلسفية في الشرق.

جامعة نصيبين

أسس السريان مدارسهم في الأديرة والكنائس. بلغ عددها خمسين مدرسة في بلاد ما بين النهرين وحدها. وضمت مكتباتها كتباً مترجمة في الآداب المسيحية، ومؤلفات أرسطو وجالينوس وأبقراط الذين شكّلوا محور الدائرة العلمية في ذلك العصر. عرف الشرق الجامعات قديماً، حيث أسس أسقف المدينة الفيلسوف مار يعقوب النصيبيني جامعة نصيبين في القرن الرابع الميلادي، وأدت هذه الجامعة الدور الموجه في صقل الفلسفة السريانية. وبلغ عدد طلابها 800 طالب في عصرها الذهبي.

سنت الجامعة ما يمكن أن نطلق عليه بوادقوانين تنظيم الجامعات في

العصر الراهن، ممثلةً بإحدى وعشرين قاعدةً شاملةً ملزمةً للمدرسين والطلاب. واحتوت مشفىً للعناية بالطلبة والمدرسين حسب الباحثة بيكوليفسكايا. كما ضمت أول مكتبة جامعية عرفها العالم، وعُرفت نصيبين باسم مدينة المعارف. لعبت دوراً في تأسيس جامعة جنديسابور ومدارس الرها وقنسرين، ليكون لهم دورهم المركزي المتتابع تاريخياً في نشر الثقافة السريانية.

قطار الترجمة

في دور ثقافي يعد استمراراً لما قدمه المترجمون السريان إلى الثقافة والأدب الفارسي سابقاً، قاد السريان حركة الترجمة إلى اللغة العربية، وساهموا في نقل العلوم اليونانية إليها وفي تطور الفلسفة العربية الإسلامية على حد سواء.

بلغت الحركة ذروتها في العصر العباسي شاملة الفلسفة والطب والكيمياء والفيزياء والرياضيات. وأسسوا أولى مدارس الترجمة. واحتوت مدينة بغداد نحو خمسين مترجماً سرياناً نهاية القرن الثامن.

الحن الفخاري

ترك فلاسفتهم تراثاً كبيراً مثل «اصطيفان بن صودي» من حران، الذي اضطره الأكليريوس بسبب آرائه الأفلاطونية الجديدة. أما «سرجيس الراسعيني» من أعالي الخابور، فترك مؤلفات في المنطق والطب والفلسفة والعلوم الطبيعية. ثم يأتي «مار أحودامه» الذي عاش بين باعربايا وسنجار ونصيبين، وترك مؤلفات فلسفية تسببت بصور أمر من السلطات الإقطاعية بقطع رأسه.

أما مار يعقوب السروجي من صفاف الفرات فترك ثلاثاً وأربعين رسالة في البلاغة، وسبعين قصيدة ضاع أغلبها، وشروحات «مئات أوغريس السمتة».

ومن المؤرخين يوحنا الأفسسي من ديار بكر الذي دون الحوادث التاريخية في القرنين الخامس والسادس، وترك «زكريا الفصيح» من فلسطين مؤلفات هامة في التاريخ. أما يوحنا العبري، مطران مدينة حلب في القرن الثالث عشر، فترك مجلدات تاريخية تتحدث عن العواقب الوخيمة للحروب الصليبية في الشرق. واشتهر شمعون الفخاري من أنطاكية بتأليف القصائد وغنائها أثناء صناعة الفخار، وعرفت أغانيه باسم «القوقيو» أي: اللحن الفخاري.

المشاعية والمجتمعات الزراعية

مثل الفيلسوف مار أفرام السرياني تلميذ مار يعقوب النصيبيني ومؤسس مدرسة الرها، أحد أهم فلاسفة المجتمعات الزراعية في الشرق. وتكوّن تراثه من اثنتي عشرة ألف قصيدة مؤلفة من ثلاثة ملايين بيت شعري. وامتد تأثيره إلى الآداب الأرمنية والقبطية والبيزنطية واليونانية واللاتينية والروسية والحبشية والعربية والكردية والفارسية. يقول مار أفرام في وصيته لتلاميذه: «فإن الفلاح الذي يحرث ويثني، تجود غلاته. لا تكونوا كسالى تثبت حقولهم أشواكاً».

عرف السريان مفهوم «الإضراب السلمي» مبكراً، إذ رفضوا أن يكونوا جباة ضرائب عند السلطات الإقطاعية في مختلف العصور، فعرضوا إلى اضطهاد متواصل. ويحفل التراث السرياني بمئات الشواهد على جذور المشاعية الشرقية، والتي انعكست بصورة كره سلطات الدولة والمال والدين. وساهم الارتباط المترام بالعمل الزراعي في تطور الوعي الاجتماعي عند السريان، الذين عرفوا تقنيات زراعية متقدمة كأنظمة الري

الجبيلية. يطلق الأكراد على السريان اسم فله «Fileh» وهي تحريف لكلمة «فلاح» باللغة العربية حسب القاموس الكردي الحديث، وكان الارتباط بالعمل الزراعي أحد أسباب تجذر المشاعة الشرقية بين السريان.

ترتبط الفلسفة السريانية بالمسيحية التي اكتسبت خصائص ثورة الجماهير ضد نظام الرق في الإمبراطورية الرومانية. وفي هذا الجانب عقد أنجلز مقارنة هامة بين حركة المسيح وحركة الطبقة العاملة في زمانه وسجل عدداً من نقاط التشابه.

داخل الفلسفة السريانية استمر الحضور الشديد للقيم المشاعية في المسيحية كالعطاء للتجار، وتحريم كنز الأموال، ورفض دخول الأغنياء إلى الحركة ونمط الحياة المشاعية عند الحواريين. وهو ما يلقي الضوء على أسباب وقوف السريان ضد البيزنطيين والصليبيين، ومواجهتهم للسلطات الإقطاعية المحلية بالإضراب السلمي بين القرنين التاسع والتاسع عشر.

استحضار رموز الشرق

إن إبراز أهم خطوط تطور الفلسفة السريانية أعلاه، من «أول جامعة في العالم في نصيبين وليس بارييس» أولى مدارس الترجمة- قوانين تنظيم الجامعات- تأسيس المكتبات والمشافي الجامعية- الإضراب السلمي ك فكرة نشأت في تربة الشرق القديم- إضافة إلى الدور العالمي للغة السريانية كلغة للفلسفة والعلوم والتجارة»، يحطّم أفكار المركزية الأوروبية باحتكار تمثيل الحضارة الإنسانية، ويدفع باتجاه إمكانية الشرق العظيم ممارسة دوره في التأثير العالمي مرة أخرى. كما يشكل استحضار الفلسفة السريانية اليوم في الجانب الحي منها إضافةً إلى فلسفات الشرق الأخرى، التقاطعات الأساسية والضرورية لعقد الصلة مع الأفكار الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين.

يشكل استحضار

الفلسفة

السريانية اليوم

في الجانب الحي

منها إضافة

إلى فلسفات

الشرق الأخرى

التقاطعات

الأساسية

والضرورية لعقد

الصلة مع الأفكار

الاشتراكية في

القرن الواحد

والعشرين

شجرة الحياة



نال فيلم «شجرة الحياة» إنتاج عام 2011 السعفة الذهبية في عرضه الأول خلال مهرجان «كان السينمائي» عن فئة أفضل فيلم. الفيلم من إخراج تيرنيس مالك وتمثيل براد بيت وشون بن وجيسيكا شاستاين، وتعددت الآراء حوله بين مستهجن ومستحسن حتى خلال عرضه الأول. فلماذا يحصل ذلك؟

■ سلاف محمد صالح

ينطلق الفيلم من التساؤل السليم عن العالم الموضوعي الذي فرض على الإنسان خلال تطويعه له فهمين للحياة: مثالي - الفضيلة، ومادي - الطبيعة، ولعل معظم النقاد وقعوا في خطأ تمثيل الوالد للطبيعة والأم للفضيلة «فالتمثيل معكوس» انطلاقاً من خطأ الإجابة عن التساؤل «أيهما أسبق؟ الوعي أم المادة؟» والذي يطرحه الفيلم بصيغة: لماذا يموت الإنسان إذا؟

وهو يجب عن ذلك التساؤل؛ فالفيلم الذي تعددت مدده ونسخه، فتراوحت بين ساعتين وربع في أطولها مدة، وساعة وأربعين دقيقة في أقصرها، يخصص نحو ثلث ساعة متصلة لاستعراض العالم الموضوعي - الكون متجنباً تحديد لحظة معينة بذاتها لنشوته، وتطور هذا العالم المستقل عن

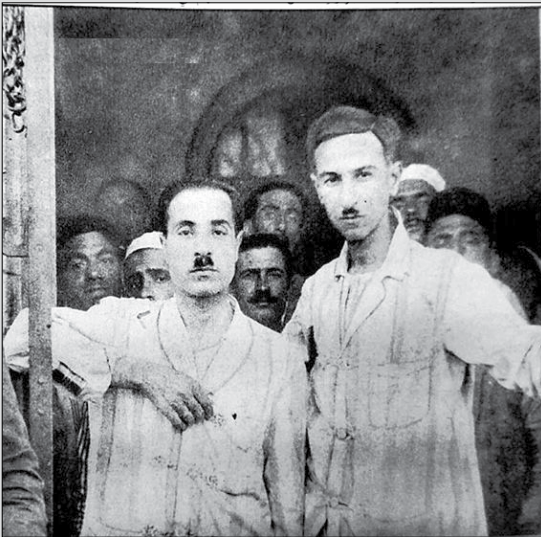
وعي الإنسان وفق قوانينه الموضوعية المستقلة بدورها، والتي تفعل فعلها في الكون المادي المتحرك الذي ينتج عنه أخيراً الشكل البيولوجي من الحركة ثم المادة الواعية الراقية - العقل البشري. تعمّد الفيلم في عدة مشاهد التركيز على ضالة العالم البشري أمام العالم الموضوعي، وبالتالي ضالة تفسيراته له وفق غيبيات نشأت أثناء محاولات البشر تطويع العالم وترسيخ سيطرة اقتصادية محددة بسلطة الدين - الأب. وتظهر هذه المشاهد بقوة في فقدان

من بروز التجمعات البشرية وتحولها إلى تشكيلات اجتماعية أولى أبوية، ثم اتجاهها إلى المجتمعات العبودية وصولاً إلى زمن الفيلم خمسينات القرن المنصرم وبلوغ السيطرة الاقتصادية البطيركية ذروتها. وهو ما ساهم في وقوع المشاهد والناقد في مأزق تقصي الإجابة المبطنة التي يطرحها الفيلم عن تساؤله الصريح في بدايته، وهي: «يموت الناس ببساطة لأنهم جزء ضئيل من الكون المستمر. إنه طريق واحد للحياة!».

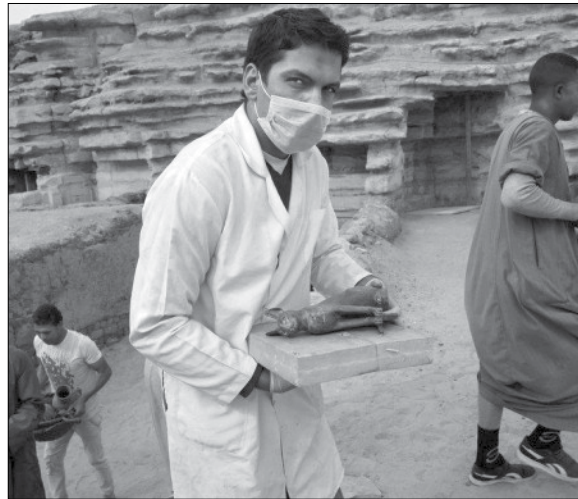
الأب لعمله، وانكسار سلطته داخل عائلته بناءً عليه، وفي موت أحد الأبناء، وفي النزوع الدائم لأكثر أبناء العائلة للتحرر من قوانين المجتمع التي ازداد اغترابه فيها مع تطورها اليوم، ورغبته بالاندماج بقوانين العالم الموضوعي المستقل - الحر. يؤخذ على الفيلم عدم تناوله تطور المجتمعات البشرية وفق قوانينها الموضوعية المستقلة ونشوء التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المتناسبة مع القاعدة المادية، بدءاً

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



صورة للمفكر الماركسي ثابت عزاي وأخوه عبد الوهاب في سجن دير الزور عام 1932، اعتقل عزاي لمواقفه الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ومساهمته في التصدي للجنود الفرنسيين. وسجن لاحقاً في سجن المزة مع العديد من الرفاق عام 1959 وأنشد لهم قصيدة مطلعها: يا ظلام السجن خيم... إننا نهوى الظلاما. واحتفل في السجن بثورة 1917 وكتب قصيدته المشهورة «تحية أكتوبر»، كما ترجم كتاب «الناظرون إلى النجوم» لناظم حكمت. الصورة من أرشيف الأستاذ غسان خفاجي «تراث دير الزور».



آثار فرعونية جديدة

أعلنت وزارة الآثار المصرية الكشف عن البهو الملكي لقصر الملك رمسيس الثاني، أحد أعظم ملوك الفرعنة، ولوحات تأسيس معبده بأبيدوس جنوب مصر. ونجح علماء الآثار في الكشف عن بهو قصره الملحق بالمعبد في محافظة سوهاج جنوب القاهرة. كما كشف عن أحجار «لوحات» تدشين وتأسيس المعبد. وسيغير هذا الكشف ولأول مرة شكل وخريطة المعبد المكتشف منذ ما يقرب من 160 عاماً، كما سيضيف الجديد إلى المعرفة البشرية بتخطيط وشكل المعابد وملحقاتها في فترة «الرعامسة».

نقود عمرها 2000 سنة

اكتشف مصنع كبير للنقود الصينية في مدينة نانينغ بمقاطعة خنان وسط الصين، ويعود تاريخه إلى أكثر من 2000 سنة في عهد أسرة شين الإمبراطورية «8-23 ميلادي» فيما يتوقع أن يفك الشفرة الاقتصادية للأسرة. بدأت عمليات التنقيب من قبل معهد خنان للآثار الثقافية ومعهد نانينغ للآثار الثقافية منذ نهاية عام 2017 بعد العثور على بعض القطع من القوالب الفخارية للعملة المعدنية. ووجد عند الموقع نوعان من النقود المتداولة الرئيسية خلال أسرة شين الإمبراطورية وهما «داتشيوانوشي» و«شياوتشيوانتشيني».

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/04/07» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

التأثير النفسي للسينما على المشاهد



شكل محاضرة أو قصة لخدمة الإنسان. في هذا المجال كله تتجلى قوة السينما. إنها أفيون الإنسان المتمدين في الدول الرأسمالية، يتناول فيه في آخر كل أسبوع جرعة تعينه على النسيان، وعلى التأهب لما سيأتي إلى أن يحين موعد الجرعة التالية.

إنها أكثر من أفيون، لأن أثرها يبقى- كما يبقى كل ما له علاقة بالنفس والذاكرة، ولا يتلاشى بتلاشي المؤثر. وهذا التأثير الحالي والمباشر يتوجه رأساً إلى شعور المشاهد وضميره قبل أن يمر بالفعل. لكنه أيضاً تأثير جماعي، فملايين الأشخاص الذين يتأثرون، يشكلون طبقات واسعة من جماهير الأرض في جميع أنحاءها، إنهم يتأثرون بنفس التأثير تقريباً، بنفس العامل المؤثر، سواء صنع هذا الشريط في هوليوود أو باريس أو لندن أو الأرجنتين.

ولقد تنبأ العديد من السينمائيين بأن العالم اليوم مقبل على «عصر الجماهير».

وبالفعل لقد دخلنا عصر الجماهير منذ زمن، والسينما، هذا الفن الشعبي الجماهيري بالدرجة الأولى قد عجلت في إدخال البشرية في هذا العصر، ودفعته بعدة دفعات إلى الأمام، وجعلتها تتمثل هذه الحال الجديدة وأعانتها كثيراً على التلاؤم مع هذه الحال الجديدة.

التمثيل، وخاصة في القطع الهزيلة المضحكة.

إضافة إلى ذلك، فإن مشاهد السينما يبحث عن الخلاص والهرب الاجتماعي من الناس، والهرب الزمني من واقع الحياة، أي: هو الاستسلام لمناظر أخرى وأشياء أخرى تبعده عن «الروتين» الحياة اليومية، دون أن تكون هي نفسها بعيدة عن هذه الحياة ومشكلاتها. إن الإنسان يجب أن يرى مشاكله تعالج على الشاشة، وأن يشعر بحرارة الحياة التي يعاد تركيبها أمامه وصدقها.

إنه يبحث عن الحلم مستسلماً للشاشة، إلى ضمير صاحب القصة وحكمته وبراعة المخرج وفريقه الفني. فهو بصورة عامة منفعل أكثر منه فاعل، يترك نفسه، يسترخي، يتلقى ما يعرض عليه الشريط من مناظر وما يتبادل أشخاص الرواية من أقوال، وبكلمة أخرى فإنه يتلقى «الخطاب الفيلمي» وهو في حالة من الاستسلام. لقد تبنى الأساتذة الصوريون كلمة «الخطاب الفيلمي» لكونه خطاباً من نوع خاص، وتأثير خاص تشترك فيه حاستان: العين بالدرجة الأولى بالصور، ثم الأذن بعدما بالكلمات والموسيقى.

إن الإنسان العادي أهّل دوماً وبصورة عامة لفهم الخطاب الفيلمي وتأثيره به، حتى عندما يأتي هذا الخطاب على

اعتبار المشاهد السينمائية المتقاربة في الشريط الواحد كإشارة ورموز؟ أي: هل يمكن اعتبارها كلمة جديدة تنقل الأفكار؟ وأبعد من هذا، إلى أية درجة يحسب حساب ذوق الجمهور لدى كتابة السيناريو؟ أهو الذي يفرض نفسه على السينما، أم أن السينما هي التي تفرض أنماطاً وحالات على الجمهور؟ كالهروب من الواقع والبطلولات الفردية وموضوعات نفسانية كعقد نفسانية، جنون..

لقد بدأت السينما طوراً جديداً من حياتنا، ولقد حازت نهائياً لقب الشرف كعلم بعد أن استحقته عن جداره كفن. كل هذا جعلنا نتساءل: ما هي عوامل هذا التأثير في الفرد الإنساني، وما هي مكوناته؟ وما هي طريقته؟ كيف ينمو، وكيف يسيطر على الإنسان؟

لقد أثبتت أن فكرة الظلمة نفسها التي تسمح فيها قاعة السينما قبل ابتداء العرض بلحظة وأثناءه، توتراً على المشاهد، وأن المشاهد كان ينوي منذ أن دخل القاعة إلى الانعزال والوحدة التي توفرهما الظلمة. هذا الانعزال الاجتماعي عن بقية الناس، وهذه الوحدة الفريدة الوقتية تجعله يشعر وكأنه في برج عاجي مسحور تماماً، على عكس مشاهد المسرح الذي يجد نفسه في قاعة شبه منارة يرى ويسمع من حوله ويتصل بهم شخصياً ونفسياً أثناء فرص الاستراحة وطوال مدة

استدعى تأثير الأفلام السينمائية في الفرد الإنساني انتباه العلماء والأدباء وغيرهم منذ زمن طويل. ثم ظهر أن تأثير بعض اشربة السينما وفعلها قد يولد أحاسيس خاصة ومتعة فنية فريدة تختلف عن تلك التي تسببها الفنون الأخرى.

■ المخرج بشار دهان

وان تأثيرها هذا قد يقودهم إلى الشرود الذهني، أو الانجراف الذوقي أو الأخلاقي، بل وفي بعض الحالات إلى الانتحار والقتل. وظهر نتيجة هذا كله أن السينما يمكن أن تقدم مادة أو مواد جدية للبحث العلمي: كالمسافة الفلمية والزمن الفلمي «مما يدخل في اختصاص علم الجمال»، وشروط الإدراك في قاعة السينما ودرجة فاعلية المشاهد أمام الحوادث التي تعرضها، أو بالأحرى تفرضها عليهم الشاشة «علم النفس».

ما هي أذاً ميكانيكية هذا التأثير، وما هو فعله، وما هي قيمته؟ وهل يمكن

لقد دخلنا
عصر الجماهير
منذ زمن
والسينما هذا
الفن الشعبي
الجماهيري
بالدرجة الأولى
قد عجلت في
إدخال البشرية
في هذا العصر